

دراسة الأحاديث والآثار الواردة في ابتداء وقت رمي الجمار أيام التشريق

الدكتور / عبدالعزيز بن محمد السعيد
قسم السنة وعلومها — كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وآله وصحبه
أجمعين. أما بعد:

فقد حج النبي — صلى الله عليه وسلم — حجة واحدة، بين للناس فيها
مناسكهم، وقد ائتم به فيها خلق كثير ممن حج معه، وقال لهم فيها: "
خذوا عني مناسككم " ، وأمر الشاهد أن يبلغ الغائب ، فكانت حجته محفوظة
في أقواله وأفعاله وتقريراته لأصحابه، ورواها العلماء في دواوين الإسلام
المشهورة.

ومن ذلك ما نقل من وقت ابتداء رمية — صلى الله عليه وسلم — للحجار
أيام التشريق، وأنه بعد زوال الشمس، بيد أن هذه المسألة حصل فيها خلاف
بين العلماء، هل الرمي بعد الزوال على سبيل الوجوب أو الفضيلة ؟ وهذا
الخلاف مبناه على الأحاديث والآثار الواردة في هذا الباب.

فلهذا رأيت جمع الأحاديث والآثار الواردة في ابتداء وقت رمي الجمار أيام
التشريق ودراستها رواية ودراية، في خطة رسمتها على النحو الآتي :

خطة البحث:

الفصل الأول : الأحاديث والآثار التي يستدل بها على أن ابتداء وقت الرمي
بعد الزوال، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني : الآثار الموقوفة.

المبحث الثالث : الآثار المقطوعة.

الفصل الثاني : الأحاديث والآثار التي يستدل بها على أن الرمي يصح قبل
الزوال، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني : الآثار الموقوفة.

المبحث الثالث : الآثار المقطوعة.

الفصل الثالث : فقه الأحاديث والآثار، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال العلماء في المسألة.

المبحث الثاني : القول المختار ومرجحاته.

المبحث الثالث : الإجابة عن أدلة المخالفين.

الخاتمة.

منهج البحث:

- ١ - شملت الدراسة الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة — رضي الله عنهم — والموقوفة على التابعين.
- ٢ - الأثر الذي أقف عليه بسنده أخرج وأدرس إسناده وأحكم عليه، وأما الذي لا أقف له على إسناده فأذكر رأي من روي عنه في أقوال العلماء في المسألة ، محيلاً على من عزاه إليه.
- ٣ - إذا كان الحديث أو الأثر أصلاً في البحث فأتوسع في تخريجه من المصادر المعتمدة، وأما إذا لم يكن كذلك فأكتفي بما يحقق المقصود.
- ٤ - أترجم لرواة الإسناد باختصار، ومن كان من رواة السند مختلفاً فيه، ذكرت الاختلاف على سبيل الإيجاز، ثم ذكرت الراجح فيه مع التعليل، ما لم يكن العمل قد استقر على تصنيفه في أحد مراتب الجرح والتعديل. وأما إذا كان ثقة أضعيفاً باتفاق فأكتفي بذكر خلاصة حاله، والغالب أن العمدة في ذلك على عبارة ابن حجر في التقریب.

- ٥- أحكم على الحديث أو الأثر في ضوء القواعد المعتمدة، مع العناية بذكر ما أجده من أقوال الأئمة.
- ٦- ما كان من الأدلة ظاهر الدلالة على المسألة اكتفيت بإيراده، وما كان غير ظاهر بينت دلالاته.
- ٧- اجتهدت في استيعاب الأقوال في المسألة وأدلتها، مع مناقشة الأدلة، والترجيح بين الأقوال في ضوء الأدلة.
- ٨- وثقت النصوص، وعزوت الأقوال إلى أصحابها، حسب المتبع في طرق البحث العلمي.

الدراسات السابقة :

هذه المسألة تناولها كثير من أهل العلم ممن تكلم في مسائل الحج في الكتب المصنفة في الفقه أو أحكام القرآن أو شروح الأحاديث ، أو غيرها ، لكن لم أجد من خص هذه المسألة ببحث مستقل جمع فيه الأقوال والأدلة على النحو الذي قصدت إليه في هذا البحث .

ولكن أشير هنا إلى بحث بعنوان (رمي الجمرات وما يتعلق به من أحكام) للدكتور/ شرف الشريف ، وهذا الكتاب تطرق فيه مؤلفه إلى عموم مباحث رمي الجمرات ، وبحث هذه المسألة في ثماني صفحات ، من (ص ٨٨ إلى ص ٩٥) ، وكان بحثاً فقهياً ، ولم يتوسع في تخريج الأحاديث والآثار ، ولم يدرس أسانيدھا ، وقليل ما ينقل حكم العلماء على الحديث ، كما لم يذكر الأقوال والأدلة على جهة الاستيعاب .

كما أن هناك كتاباً ، عنوانه (فض الشجار في رمي الجمار) للدكتور/ فتحي بن أحمد الغريب ، وجل الكتاب ليس في رمي الجمار ، والذي منه في

رمي الجمار من (ص ٥٦ — ٥٩) ، وهذا ما يتعلق ببحث أصل المسألة ،
وقد جاء مقتضياً ، وليس فيه تحقيق في الأحاديث والآثار ، ولا استيعاب للأدلة
ولا للأقوال في المسألة .

ثم ذكر من (ص ٧٩ — ٨٤) بعض فتاوى المعاصرين في حكم رمي
الجمار قبل الزوال مع شدة الزحام .

* * *

الفصل الأول : الأحاديث والآثار التي يستدل بها على أن ابتداء وقت الرمي بعد الزوال :

المبحث الأول : الأحاديث المرفوعة :

(١) عن جابر بن عبد الله — رضي الله عنه قال : " رمى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد فإذا زالت الشمس".

أخرجه البخاري معلقاً (٣/ ٦٧٧) ووصله مسلم (١٢٩٩) (٢/ ٩٤٥)، وأبو داود (٢/ ٤٩٦ ح ١٩٧١)، والترمذي (٣/ ٢٣٢ ح ٨٩٤)، والنسائي (٥/ ٢٧٠ ح ٣٠٦٣)، وابن ماجه (٢/ ١٠١٤ ح ٣٠٥٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده — كما في فتح الباري (٣/ ٦٧٨) —، وابن أبي شيبه في مصنفه (٥/ ٤٦٠ ح ١٤٧٨٣)، وأحمد (٢٢/ ٢٥٤ ح ١٤٣٥٤) و(٢٢/ ٣٢٢ ح ١٤٤٣٥) و(٢٣/ ١٤٦٧١) و(٢٣/ ٤٢٩ ح ١٥٢٩١)، والدارمي (٢/ ٦١) وابن الجارود في المنتقى (٢/ ٩٨ ح ٤٧٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٧٧ ح ٢٨٧٦) و(٤/ ٣١٦ ح ٢٩٨٦)، وابن حبان في صحيحه (٩/ ١٩٨ ح ٣٨٨٦)، والدارقطني (٢/ ٢٧٥)، والبيهقي (٥/ ١٣١، ١٤٨)، والبعوي في شرح السنة (٧/ ٢٢٣ ح ١٩٦٦) كلهم من طرق عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به.

(٢) عن وبرة قال : سألت ابن عمر — رضي الله عنهما — متى أرمي الجمار ؟ قال : " إذا رمى إمامك فارمه " ، فأعدت عليه المسألة ؟ قال : " كنا نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا ".

أخرجه البخاري (٦٧٧ / ٣ ح ١٧٤٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٥ / ١٤٨) كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين ، وأبوداود (٢ / ٤٩٦ ح ١٩٧٢) عن عبدالله بن محمد الزهري عن سفيان ، وابن أبي عمر العدني في مسنده — كما في فتح الباري (٣ / ٦٧٨) — عن سفيان ، كلاهما (أبونعيم ، وسفيان) عن مسعر عن وبرة به .

زاد في رواية العدني " فقلت له : أرأيت إن أخر إمامي ؟ " — أي الرمي — فذكر له الحديث .

(٣) عن عائشة — رضي الله عنها — قالت " أفاض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليالي أيام التشريق، يرمي الجمرة إذا زالت الشمس، كل جمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها " .

أخرجه أبوداود (٢ / ٤٩٥ ح ١٩٧٣) : حدثنا علي بن بحر وعبدالله بن سعيد — المعنى — قالا : حدثنا أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة به .

ومن طريقه أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٥ / ٤٤٣) ، وابن عبدالبر في الاستذكار (١٣ / ٢٠٣) ، وابن حزم في المحلى (٧ / ١٤١) وفي حجة الوداع (ص ٢١٤ ح ٣٠٤) .

ومن طريق علي بن بحر أخرجه : أحمد في مسنده (٤١ / ١٤٠ ح ٤٢٥٩٢) .

ومن طريق عبدالله بن سعيد الأشج أخرجه : أبويعلی في مسنده (٨ / ١٨٧ ح ٤٧٤٤) ، وابن الجارود في المنتقى (٢ / ١٠٩ ح ٤٩٢) ،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩ / ١٣٣ ح ٣٥١٤) ، والدارقطني في سننه (٢ / ٢٧٤) .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٢٢٠) من طريق أحمد بن حميد عن أبي خالد الأحمر به ، وليس فيه موضع الشاهد .

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١ / ٤٧٧) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٥ / ١٤٨) من طريق أحمد بن خالد الوهبي ، عن محمد بن إسحاق به .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٩ / ١٨٠ ح ٣٨٦٨) عن سعيد بن يحيى ابن سعيد الأموي حدثنا أبي حدثنا ابن إسحاق حدثني عبدالرحمن ابن القاسم به . وفي آخر الحديث زيادة « وكانت الجمار من آثار إبراهيم » .

سند الحديث :

* علي بن بحر بن بري — بفتح الموحدة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ثقيلة — البغدادي ، ثقة فاضل ، مات سنة ٢٣٤ هـ ، التقريب (٤٦٩١) .

* عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي أبوسعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، مات سنة ٢٥٧ هـ ، التقريب (٣٣٥٤) .

* أبوخالد الأحمر هو سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، حديثه مخرج عند الجماعة ، قال ابن حجر : صدوق يخطئ ، وقال الذهبي في (الكاشف) : صدوق إمام . وهو الأقرب ، فقد سئل وكيع عنه فقال : وأبوخالد ممن يسأل عنه ؟! ووثقه علي بن المديني والعجلي وابن سعد وقال : كثير

الحديث، وابن معين وقال : ليس بحجة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النسائي : ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي — بعد أن ذكر في ترجمته ثمانية أحاديث —: وأبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل — كما قال ابن معين — : صدوق وليس بحجة. وقال البزار : ليس ممن يلزم زيادته حجة لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً. مات سنة ١٩٠ هـ أوقبلها. التقريب (٢٥٤٧)، الكاشف (٢١٠٠ / ١)، من تكلم فيه وهو موثق (ص ٩٢)، الجرح والتعديل (١٠٦ / ٤)، الثقات لابن حبان (٣٩٥ / ٦) الكامل لابن عدي (٢٨١ / ٣)، تهذيب الكمال (٣٩٤ / ١١)، ميزان الاعتدال (٢٠٠ / ٢)، تهذيب التهذيب (١٨١ / ٤)، هدي الساري (ص ٤٢٧)

* محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلي مولا هم المدني، وهو ممن اختلف النقاد فيه، فمن وثقه: ابن المديني وابن معين في بعض الروايات عنه، وابن سعد وابن إدريس والخليلي والبوشنجي، وقال شعبة عنه : أمير المؤمنين في الحديث. وقال ابن البرقي : لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه. وقال أبو زرعة الدمشقي: قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم : سفيان وشعبة وابن عيينة وحماد بن زيد وابن المبارك وإبراهيم بن سعد، وروى عنه من الأكابر يزيد بن أبي حبيب وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً مع مدحة ابن شهاب له.

* وضعفه ابن معين في بعض الروايات، وأبو حاتم والنسائي والدارقطني، وكذبه هشام بن عروة ومالك والقطان.

* والراجع أنه صدوق حسن الحديث، وهو اختيار الذهبي وابن حجر؛ لأن كثيراً من رواياته التي وقعت فيها المناكير بسبب تدليسه عن الضعفاء، كما ذكره ابن حبان، وقال ابن عدي: وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهماً أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو وهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به. ولهذا احتمله عامة أهل العلم كما نص عليه البخاري.

وهو مدلس مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجاهيل كما وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما، مات سنة ١٥٠ هـ أو بعدها.

الطبقات الكبرى لابن سعد (٧ / ٣٢١)، التاريخ الكبير (١ / ٤٠)، معرفة الثقات (٢ / ٢٣٢)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١ / ٥٣٧)، الثقات لابن حبان (٧ / ٣٨٠)، الكامل لابن عدي (٦ / ٦٢١)، تهذيب الكمال (٢٤ / ٤٠٥)، ميزان الاعتدال (٣ / ٤٦٨)، سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٣)، جامع التحصيل (ص ١١٣، ٢٦١) الكاشف (٣ / ١٨)، تهذيب التهذيب (٩ / ٣٨) التقريب (٥٧٢٥)، طبقات المدلسين (ص ٥١).

وانظر: بحوثاً في حاله في تهذيب السنن لابن قيم الجوزية (٧ / ٩٤)، عيون الأثر (١ / ٥٩)، تعليق الدكتور/ أحمد معبد على النفع الشذي (٢ / ٧٠٨)

* عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد المدني، ثقة جليل، مات سنة ١٢٦ هـ وقيل بعدها. التقريب (٣٩٨١)

* القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة،
مات سنة ١٠٦ هـ على الصحيح. التقريب (٥٤٨٩).

الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد ضعيف ؛ لعنعة ابن إسحاق وهو مدلس، وقد صرح
بالسماع في رواية يحيى بن سعيد الأموي عنه عند ابن حبان، ويحيى (صدوق
يغرب) كما في التقريب (٧٥٥٤)، لكنه خالف في ذلك أباخالد الأحمر وهو
(صدوق) كما تقدم ، وأحمد بن خالد الوهبي وهو (صدوق) كما في
التقريب (٣٠) .

وضعفه النووي في المجموع (٢٣٧ / ٨) بعنعة ابن إسحاق، كما وضعفه
الألباني في إرواء الغليل (٢٨٢ / ٤) .

(٤) عن ابن عباس قال : " كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
يرمي الجمار إذا زالت الشمس " .

أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٥٩ ح ١٤٧٧٣) ، قال : حدثنا حفص ابن
غياث عن حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به .

وأخرجه الترمذي (٣ / ٢٣٤ ح ٨٩٨) : من طريق زياد بن عبدالله عن
الحجاج به، وقال : حديث حسن .

وأخرجه أحمد في المسند (٤ / ١٠٢ ح ٢٢٣١) عن نصر بن باب، و (٤ /
٣٨٦ ح ٢٦٣٥) ، و (٥ / ١٦٣ ح ٣٠٣٨) من طريق عبدالواحد بن زياد عن
الحجاج به .

وأخرجه ابن ماجه (٢ / ١٠١٤ ح ٣٠٥٤) ، و الطبراني في الكبير
(١١ / ٣٩٥ ح ١٢١١٠) ، و (١١ / ٣٩٧ ح ١٢١١٧) من طريق إبراهيم
ابن عثمان بن أبي شيبة : أبي شيبة عن الحكم به، وفي آخره زيادة " قدر ما إذا
فرغ من رميه صلى الظهر " .

سند الحديث :

* حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي، ثقة فقيه
تغير حفظه قليلا في الآخر، مات سنة ١٩٤ أو ١٩٥ هـ، التقريب
(١٤٣٠)، تهذيب الكمال (٧ / ٢٥٦).

* الحجاج بن أرطاة — بفتح الهمزة — بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة
الكوفي القاضي، مات سنة ١٤٥ هـ — اختلف فيه، فوثقه الخليلي،
ووصفه بالحفظ : شعبة والثوري والبخاري والخطيب، وغيرهم، وضعفه يحيى
القطان وابن معين وأحمد في رواية الحسن بن علي وحرب، وابن سعد
ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم، والنسائي، والجوزجاني، ويعقوب بن سفيان،
والساجي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني والحاكم، وذكره
البخاري والعقيلي في الضعفاء، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي
عندهم.

والراجح أنه ضعيف، فإن هذا التضعيف مفسر بأن في حديثه زيادة على
حديث الناس كما قاله أحمد في رواية أبي طالب عنه، كما أن في حديثه
اضطراباً كما قاله يعقوب بن شيبة ، وتغييراً للألفاظ كما قاله محمد بن
نصر.

وهو مدلس، وصفه بالتدليس : ابن المبارك، وابن معين، وأحمد،
وأبو حاتم، وأبوزرعة، والبخاري، ومحمد بن نصر، وابن خراش،
والخطيب البغدادي.

انظر : معرفة الثقات (١ / ٢٨٤)، أحوال الرجال (ص ٧٨) المعرفة
والتاريخ (٢ / ١٦٤، ٧٦٧)، الضعفاء للعقيلي (١ / ٢٧٧)، الجرح

والتعديل (٣ / ١٥٤)، المجروحين (١ / ٢٢٥)، الكامل في الضعفاء (٢ / ٢٢٣)، تاريخ بغداد (٨ / ٢٣٠)، الإرشاد (١ / ١٩٥)، تهذيب الكمال (٥ / ٤٢٠)، السير (٧ / ٦٨)، الميزان (١ / ٤٥٨)، تهذيب التهذيب (٢ / ١٩٦)، طبقات المدلسين (١١٨).

* الحكم بن عتيبة — مصغراً — أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، مات سنة ١١٣ أو بعدها. التقريب (١٤٥٣)، تهذيب الكمال (٧ / ١١٤).

* مقسم — بكسر أوله — ابن بجره بضم الموحدة وسكون الجيم، ويقال : نجدة بفتح النون وبدال، أبو القاسم مولى عبدالله بن الحارث، وثقه العجلي وأحمد بن صالح المصري ويعقوب بن سفيان والدارقطني، وقال أبو حاتم : صالح الحديث لأبأس به. وضعفه ابن سعد، وقال الساجي : تكلم الناس في بعض رواياته . وقال الذهبي في الميزان (صدوق من مشاهير التابعين) وعلم أمامه بـ (صح) إشارة إلى أن العمل على توثيق حديثه. وقال ابن حجر : صدوق وكان يرسل، مات سنة ١٠١ هـ .

الجرح والتعديل (٨ / ٤١٤)، هدي الساري (ص ٤٨٦)، تهذيب الكمال (٢٨ / ٤٦١)، ميزان الاعتدال (٤ / ١٧٦) تهذيب التهذيب (١٠ / ٢٨٨)، التقريب (٦٨٧٣).

الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد ضعيف ؛ لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف كما سبق في ترجمته ، وأما متابعة إبراهيم بن أبي شيبة فلا شيء ؛ فإنه «متروك» كما في التقريب (٢١٥).

كما أن الحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث ، وليس هذا منها ، قال أحمد بن حنبل : " الذي يصحح الحكم عن مقسم أربعة أحاديث " ولم يذكر هذا الحديث منها ، قال عبد الله بن أحمد : " قلت : فما روى غير هذا ؟ قال : الله أعلم ، يقولون هي كتاب ... وسمعت أبي مرة يقول : قال شعبة : هذه الأربعة التي يصححها الحكم سماع من مقسم " .العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٣٦) .

وانظر : جامع الترمذي (٢ / ٤٠٦) ، تهذيب التهذيب (٢ / ٤٣٤) .
(٥) عن جابر — رضي الله عنه — قال : رأيت النبي — صلى الله عليه وسلم — يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول : " لتأخذوا عني مناسككم ؛ فلاني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه " .

أخرجه مسلم (٢ / ٩٤٣ ح ١٢٩٧) ، وأبوداود (٢ / ٤٩٥ ح ١٩٧٠) ، والنسائي (٥ / ٢٧٠ ح ٣٠٦٢) ، وأحمد (٢٢ / ٣١٢ ح ١٤٤١٩) ، و (٢٢ / ٤١٨ ح ١٤٥٥٣) ، و (٢٣ / ٢٠٥ ح ١٤٩٤٦) ، وابن خزيمة (٤ / ٢٧٧ ح ٢٨٧٧) ، والبيهقي (٥ / ١١٦ ، ١٢٥) .

المبحث الثاني : الآثار الموقوفة :

(١) عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — :

وهو مروي عنه من طريقين :

أحدهما : عن السائب بن أبي هندية قال : " رأيت عمر يخرج إذا زالت الشمس يرمي الجمار " .

قال ابن أبي شيبة (٥ / ٤٥٩ ح ١٤٧٧٥) ، : حدثنا وكيع ، عن سعيد ابن السائب عن محمد بن السائب عن أبيه قال ، فذكره .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١ / ١٠٠) عن وكيع ومعن عن سعيد به.
سند الأثر:

* وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي — بضم الراء، وهززة، ثم مهملة —
أبوسفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، مات في آخر سنة ١٩٦ هـ
التقريب (٧٤١٤).

* سعيد بن السائب بن يسار الثقفي الطائفي، ثقة عابد، مات سنة
١٧١ هـ التقريب (٢٣١٦)، تهذيب الكمال (١٠ / ٤٥٨).

* محمد بن السائب بن أبي هندية الثقفي، أورد البخاري حديثه هذا في
ترجمته، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وقال أبوحاتم: " روى عن أبيه أنه
رأى عمر رضي الله عنه يرمي الجمرة، روى عنه سعيد بن السائب
الطائفي"، وذكره ابن حبان في الثقات. الجرح والتعديل (٧ / ٢٦٩)،
الثقات (٧ / ٤٢٧).

* السائب بن أبي هندية الثقفي ، روى عنه ابنه ، ولم يذكره البخاري ، ولا
ابن أبي حاتم بجرح ولا تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات.
الطبقات الكبرى لابن سعد (٥ / ٥١٩) ، التاريخ الكبير (٤ / ١٥٤) ،
الجرح والتعديل (٤ / ٢٤٣) ، الثقات لابن حبان (٤ / ٣٢٧) .

الحكم على الأثر :

الأثر بهذا الإسناد ضعيف ؛ لجهالة محمد بن السائب وأبيه.
الطريق الثاني : سالم بن عبدالله عن عمر أنه قال : " لا ترم الجمرة حتى يميل
النهار " .

أخرجه ابن الجعد في مسنده (ص ٤١٤ / ٢٨٢٩) قال : أخبرنا ابن أبي
ذئب عن رجل عن سالم بن عبدالله أن عمر، فذكره.

وأخرجه البيهقي في سننه (٥ / ١٤٩) معلقاً قال : وروينا عن عمر رضي الله تعالى عنه — أنه قال : " لا ترم الجمرة حتى يميل النهار "

سند الأثر:

* ابن أبي ذئب هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ١٥٨ وقيل ١٥٩ هـ التقريب (٦٠٨٢)

* سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عمر أو أبو عبدالله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثباً عابداً فاضلاً، مات سنة ١٠٦ هـ التقريب (٢١٧٦)

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد ضعيف ؛ للرجل المبهم، والانقطاع بين سالم وجده عمر — رضي الله عنه — ؛ فإنه ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه. سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٥٧) .

(٢) عن ابن عمر، وله عنه طرق :

أحدها : عن نافع وعنه أربعة رواة :

أ — مالك في الموطأ (١ / ٤٠٨) عن نافع عنه قال : " لا ترم الجمار في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس " .

ومن طريقه أخرجه البيهقي (٥ / ١٤٩) .

سند الأثر:

* نافع أبو عبدالله المدني مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه، مات سنة ١١٧ هـ التقريب (٧٠٨٦) .

الحكم على الأثر :

الأثر بهذا الإسناد صحيح.

ب — ابن جريج ، أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٥٩ ح ١٤٧٧٤) عن علي بن مسهر عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس.

سند الأثر:

* علي بن مسهر — بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء — القرشي الكوفي، قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضر، مات سنة ١٨٩ هـ — التقريب (٤٨٠٠).

* ابن جريج هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل، مات سنة ١٥٠ هـ أو بعدها. — التقريب (٤١٩٣).

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد صحيح.

ج — عبدالله — هو ابن عطاء —، أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٣٧٩ ح ١٤٢٩٥) قال : حدثنا ابن نمير عن عبدالله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل رمي الجمار نواب بين رعاء الإبل، يأمر الذين عنده فيرمون إذا زالت الشمس ، ثم يذهبون إلى الإبل، ويأتي الذين في الإبل فيرمون ، ثم يمكثون حتى يرموها من الغد إذا زالت الشمس.

سند الأثر:

* ابن نمير هو عبدالله بن نمير — مصغراً — الهمداني أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث، مات سنة ١٩٩ هـ، التقريب (٣٦٦٨).

* عبدالله هو ابن عطاء الطائفي المكي، صدوق كما قاله الذهبي، فقد وثقه ابن معين والبخاري، وقال الترمذي : ثقة عند أهل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي : ليس بالقوي، وفي موضع آخر : ضعيف.

علل الترمذي الكبير (ص ٣٩٠) ، الثقات لابن حبان (٧ / ٤١) ، تهذيب الكمال (١٥ / ٣١١) ، تهذيب التهذيب (٥ / ٣٢٢) ، الكاشف (٢ / ٩٨) .

د - عبيدالله - هو ابن عمر - أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ١٣٦ ح ١٢٩٤٦) قال : حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيدالله عن نافع عن ابن عمر قال : " إذا أدركه المساء في اليوم الثاني فلا ينفر حتى الغد وتزول الشمس " .
سند الأثر:

* أبو أسامة هو : حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، مات سنة ٢٠١ هـ . التقريب (١٤٨٧) .

* عبيدالله هو : ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان، ثقة ثبت، مات سنة بضع وأربعين ومائة . التقريب (٤٣٢٤) .

* نافع هو مولى ابن عمر، ثقة، تقدم .

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد صحيح .

الطريق الثانية : عمرو بن دينار قال : " ذهبت أرمي الجمار، فسألت هل رمى عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - ؟ فقالوا : لا، ولكن قد رمى أمير

المؤمنين — يعنون ابن الزبير — رضي الله عنهما —، قال عمرو : فانتظرت ابن عمر — رضي الله عنهما — فلما زالت الشمس خرج فأتى الجمرة الأولى فرماها، ثم تقدم أمامها قليلاً، فوقف وقوفاً طويلاً... " .

أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢٩٨ / ٤ ح ٢٦٦٤) قال : حدثنا محمد ابن أبي عمر قال : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار به .

ورواه عبد الرزاق — كما في الاستذكار (١٣ / ٢٠٥) — قال : أخبرنا معمر وابن عيينة عن عمرو بن دينار قال : " رأيت ابن عمر يرمي الجمار حين تزول الشمس قبل أن يصلي الظهر فيقف عند الجمرتين وقوفاً طويلاً رمى الجمرة الأولى وقام أمامها قياماً طويلاً ثم رمى الجمرة الثانية وقام عند شمالها قياماً طويلاً ثم رمى الثالثة ولم يقف عندها " ، وعن ابن عباس مثل ذلك .

وأخرجه سعيد بن منصور — كما في القرى (ص ٥٢٤) — عن عمرو بن دينار قال : " رأيت ابن عمر يرمي الجمار حين زالت الشمس، ولم يهجر ذلك التهجير " .

سند الأثر:

* محمد بن أبي عمر هو : محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، صدوق، كان ملازماً لابن عيينة، قال أبو حاتم : وكانت فيه غفلة . مات

سنة ٢٤٣ هـ — التقريب (٦٣٩١)

* سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات سنة ١٩٨ هـ

التقريب (٢٤٥١)

* معمر في الطريق الأخرى هو ابن راشد الأزدي مولاهم أبوعروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام ابن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، مات سنة ١٥٤ هـ التقريب (٦٨٠٩).

* عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت، مات سنة ١٢٠ هـ التقريب (٥٠٢٤).

الحكم على الأثر :

الأثر صحيح إلى ابن عمر، وهو متصل بين عمرو وابن عمر ؛ وذلك أن عمرو بن دينار أخبر عن مشاهدته لرمي ابن عمر، وأما ما ذكره عنه ابن الزبير فهو من التحديث عن المبهم ؛ لأنه قال : فسألت هل رمى عبدالله بن عمر — رضي الله عنهما — ؟ فقالوا : لا، ولكن قد رمى أمير المؤمنين — يعنون ابن الزبير — رضي الله عنهما —، فلم يخبر عن مشاهدته لابن الزبير مباشرة، وإنما بواسطة غير مسماة، وسيأتي إن شاء ثبوت رميّه بعد الزوال.

وقوله : وعن ابن عباس مثل ذلك، يحتمل أن يكون المراد : وذكر عبدالرزاق بالسند السابق مثل ذلك ؛ فيكون متصلاً، ويحتمل أنه مستأنف من كلام ابن عبدالبر ؛ فيكون منقطعاً، وإنما ذكرت هذين الاحتمالين لكون الحديث غير موجود في مصنف عبدالرزاق المطبوع، ولم أقف عليه في مصادر أخرى.

وأما رواية سعيد بن منصور فلم أقف على سندها.

الطريق الثالثة : أبو الزبير ، وسيأتي — إن شاء الله — مع أثر عبدالله بن الزبير.

(٣) عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٦٠ ح ١٤٧٨٤) قال : حدثنا ابن إدريس عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر مثله — أي مثل حديثه المرفوع السابق، ولم يرفعه.

سند الأثر:

* ابن إدريس هو : عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، مات سنة ١٩٢ هـ .

* أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم صاحب التواييت، قاضي الأهواز، ضعيف، مات سنة ١٣٦ هـ، التقريب (٥٢٤).

* أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس — بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء — القرشي الأسدي مولا هم المكي، وثقه الجمهور، ومنهم يحيى بن سعيد القطان وابن المديني وابن معين وأحمد في رواية وابن سعد والعجلي والساجي وابن عدي ، وذكره ابن حبان في الثقات.

ولينه أيوب السختياني وابن عيينة والشافعي وأبو حاتم وأحمد في رواية.

والراجح أنه ثقة، ولم أقف على سبب بين في تضعيفه، وقد قال ابن عبد البر : تكلم فيه جماعة ممن روى عنه ، ولم يأت واحد منهم فيه بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ ، وقد اعتمده مسلم كما ذكره الذهبي.

وصفه النسائي وابن حزم بالتدليس، ووضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين.

الجرح والتعديل (٨ / ٧٤) ، الثقات لابن حبان (٥ / ٣٥١) ، الكامل لابن عدي (٦ / ١٢١) ، الاستغناء (١ / ٦٤٧) ، تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٠٢) ، ميزان الاعتدال (٤ / ٣٧) ، تهذيب التهذيب (٩ / ٤٤٠) ، التقريب (٦٢٩١) ، طبقات المدلسين (١٠١) ، البناء على القبور للمعلمي (ص ٨٠) .

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد ضعيف جداً ؛ لضعف أشعث بن سوار، ومخالفته لابن جريج — وهو ثقة كما تقدم — الذي رواه عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، وتقدم^(١).

(٤) أثر عبدالله بن الزبير رضي الله عنه، وله عنه طريقان :

أحدهما : عمرو بن دينار قال : " رأيت ابن الزبير وعبيد بن عمير يرميان الجمار بعد ما زالت الشمس".

أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٥٩ ح ١٤٧٧٧) حدثنا أبو خالد عن ابن جريج عن عمرو به.

سند الأثر:

* أبو خالد الأحمر، صدوق كما تقدم.

* ابن جريج هو عبدالملك بن عبدالعزيز، ثقة يدلّس، تقدم.

* عمرو بن دينار ثقة، تقدم.

الحكم على الأثر :

الأثر بهذا الإسناد حسن ؛ لحال أبي خالد الأحمر ، وابن جريج من أعلم الناس بعمرو بن دينار كما قاله ابن المديني، ومن أرفع الرواة عنه كما قاله الدارقطني (شرح علل الترمذي ٢ / ٤٩٤)، وقال ابن جريج : جالست عمرو ابن دينار بعدما فرغت من عطاء تسع سنين، تهذيب الكمال (١٨ / ٣٤٧).

والطريق الآخر : أبو الزبير أنه رأى عبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير — رضي الله عنهم — يرميان الجمار حين تزيغ الشمس، ورآهما يطيلان الوقوف عند الجمرتين الأوليين.

(١) وهو الحديث الأول في المبحث الأول من الفصل الأول .

أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٤ / ٢٩٩ ح ٢٦٦٥) قال : حدثنا هارون ابن موسى بن طريف قال : حدثنا ابن وهب عن عمرو قال : إن أبا الزبير حدثه، فذكره.

سند الأثر:

- * هارون بن موسى بن طريف لم أقف له على ترجمة.
- * ابن وهب هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم أبو محمد المصري، ثقة حافظ عابد، مات سنة ١٩٧ هـ، التقريب (٣٦٩٤).
- * عمرو بن دينار المكي، ثقة، تقدم.
- * أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس، ثقة، تقدم.

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد ضعيف ؛ لجهالة موسى بن طريف ، وقد روى عن ابن وهب ما خالف به روايتي ابن عيينة ومعمّر ، اللذين لم يذكرأبا الزبير في سنده^(١).

المبحث الثالث : الآثار المقطوعة :

- (١) أثر عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، المولود على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — المجمع على ثقته. تقدم في المأثور عن ابن الزبير.
- (٢) أثر سعيد بن جبیر الأسدي مولا هم الكوفي (ت ٩٥ هـ) وله عنه طريقان :

أحدهما : عبدالله بن عثمان بن خثيم قال : " رأيت سعيد بن جبیر يتحین زوال الشمس فيرمي الجمار " .

(١) وقد سبق تخريج هاتين الروايتين في الطريق الثانية لأثر ابن عمر .

أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٦٠ ح ١٤٧٧٩) حدثنا عبدالله بن إدريس
عن عبدالله بن عثمان به .

سند الأثر:

* عبدالله بن إدريس، ثقة، تقدم.

* عبدالله بن عثمان بن خثيم — مصغراً — القارئ المكي أبو عثمان،
صدوق، مات سنة ١٣٢ هـ، التقريب (١٥ / ٢٧٩)، تهذيب الكمال
(١٥ / ٢٧٩)، ميزان الاعتدال (٢ / ٤٥٩).

الحكم على الأثر:

الأثر صحيح، ولا يضر أن ابن خثيم صدوق ؛ فإن هذا في باب الرواية، وأما
هنا فأخبر عن رؤيته.

الطريق الثانية : محمد بن أبي إسماعيل، ونخريجه في الأثر الذي بعده.

(٣) أثر طاوس بن كيسان اليماني (ت ١٠٦ هـ) .

قال ابن أبي شيبة (٥ / ٤٦٠ ح ١٤٧٨٠) : حدثنا ابن نمير عن محمد بن
أبي إسماعيل قال : " رأيت سعيد بن جبير وطاوساً يرميان الجمار عند زوال
الشمس ويطيّلان القيام " .

* ابن نمير هو عبدالله بن نمير، ثقة، تقدم.

* محمد بن أبي إسماعيل : راشد السلمي المدني، ثقة، مات سنة ١٤٢ هـ —
التقريب (٥٧٤١) .

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد صحيح .

(٤) أثر الحسن بن أبي الحسن البصري (ت ١١٠ هـ) وله عنه طريقان :

أحدهما : هشام بن حسان.

أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٦٠ ح ١٤٧٨١) قال : حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن، وأحال بمثله على الأثر السابق عن ابن جبير وطاوس.

سند الأثر:

* عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي أبو محمد، ثقة، مات سنة ١٨٩ هـ التقريب (٣٧٣٤).

* هشام بن حسان الأزدي القرودي — بضم الدال — أبو عبد الله البصري، ثقة، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨ هـ، التقريب (٧٢٨٩).

الحكم على الأثر :

الأثر بهذا الإسناد صحيح.

الطريق الثانية : أبو حرة، عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يبيت الرجل أيام منى بمكة بعد أن يرمي الجمار كل يوم بعد زوال الشمس.

أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢ / ٦٥ ح ١١٦١) حدثنا حسين بن حسن، قال : أنا هشيم، عن أبي حرة به.

سند الأثر:

* حسين بن حسن بن حرب السلمي أبو عبد الله المروزي نزيل مكة، قال أبو حاتم : صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ٢٤٦ هـ.

الجرح والتعديل (٣ / ٤٩)، الثقات لابن حبان (٨ / ١٩٠)، تهذيب الكمال (٦ / ٣٦١)، التقريب (١٣١٥).

* هشيم هو ابن بشير ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، تقدم.

* أبو حرة — بضم المهملة وتشديد الراء — هو واصل بن عبد الرحمن البصري . قال ابن حجر : صدوق عابد وكان يدلس عن الحسن . وقد أثنى عليه شعبة ، ووثقه أحمد ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وضعفه ابن معين ، وقال أبو داود : ليس بذاك . وقال ابن سعد : كان فيه ضعف . مات سنة ١٥٢ هـ .

الطبقات الكبرى (٧ / ٢٧٥) ، الثقات لابن حبان (٧ / ٥٥٩) ، تهذيب الكمال (٣٠ / ٤٠٦) ، تهذيب التهذيب (١١ / ١٠٤) ، التقریب (٧٣٨٥) .

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد حسن، إن سلم من تدليس هشيم وأبي حرة، والطريق الأولى مقوية لهذه الطريق.

(٥) : أثر عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤ هـ) .

أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٦٠ ح ٤٦٠) حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول : " لا ترم الجمرة حتى تزول الشمس " فعاودته في ذلك فقال ذلك .

وأخرجه ابن خزيمة (٤ / ٣١٦ ح ٢٩٦٩) ^(١) ، والحاكم في المستدرک (١ / ٤٧٧) من طريق حميد بن الخوار حدثنا ابن جريج عن عطاء قال : لا أرمي حتى تزيع الشمس ؛ إن جابر بن عبد الله — رضي الله عنهما — قال : " كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يرمي يوم النحر قبل الزوال ، فأما بعد

(١) مع ملاحظة أن في المطبوع تصحيحاً ، إذ جاء فيه ((ترتفع)) بدل ((تزيع)) والتصويب من المخطوط (٢٩١ / ب) .

ذلك فعند الزوال "، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه
الذهبي.

وقال ابن خزيمة : هذا حديث غريب إن كان ابن خوار حفظ عطاء في هذا
الإسناد .

وأخرجه سعيد بن منصور — كما في القرى ص ٥٢٤ — عن عطاء قال :
"رمي الجمار بعد الزوال، فإن رمى قبل الزوال بجهالة أجزأه".
سند الأثر:

* أبو خالدة الأحمر، صدوق، تقدم .

* ابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز، ثقة تقدم.

الحكم على الأثر :

الأثر بهذا الإسناد حسن ؛ لحال أبي خالدة الأحمر، وقد تابعه حميد بن
خوار في رواية الحاكم المتقدمة، ولكنه (لين الحديث) كما في التقريب
(١٥٤٣).

* * *

الفصل الثاني : الأحاديث والآثار التي استُدلَّ بها على أن الرمي

يصح قبل الزوال :

المبحث الأول : الأحاديث المرفوعة :

(١) حديث جابر بن عبد الله — رضي الله عنهما — المتقدم قال :
" رمى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الجمرة يوم النحر ضحى، وأما
بعد فإذا زالت الشمس".

(٢) حديث عبد الله بن عمرو — رضي الله عنهما — أن رسول الله —
صلى الله عليه وسلم — وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاءه رجل
فقال : لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، فقال : " اذبح ولا حرج " فجاء آخر
فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال : " ارم ولا حرج " فما سئل النبي
— صلى الله عليه وسلم — عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : " افعل ولا حرج ".
أخرجه البخاري (١ / ٢١٧ ح ٨٣)، و (٣ / ٦٦٥ ح ١٧٣٦ و ١٧٣٧
و ١٧٣٨) و (١١ / ٥٥٧ ح ٦٦٦٥)، ومسلم (٢ / ٩٤٨ ح ١٣٠٦)
وأبو داود (٢ / ٥١٦ ح ٢٠١٤)، والترمذي (٣ / ٢٤٩ ح ٩١٦) وفيه
اختصار، والنسائي في الكبرى (٤١٠٧)، وابن ماجه (٢ / ١٠١٤ ح ٣٠٥١)
مختصراً، ومالك (١ / ٤٢١)، وأحمد (١١ / ٢٣ ح ٦٤٨٤) و (١١ / ٦٠١ ح
٧٠٣٢)، والدارمي (٢ / ٦٤ ، ٦٥)، وابن الجارود في المنتقى (٢ / ١٠٧ —
١٠٨ ح ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩)، وابن خزيمة (٤ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ح ١٩٤٩ ،
٢٩٥١)، والدارقطني (٢ / ٢٥١ — ٢٥٣).

(٣) عن وبرة قال : سألت ابن عمر — رضي الله عنهما — : متى أرمي
الجمار ؟ قال : " إذا رمى إمامك فارمه، فأعدت عليه المسألة"، قال : " كنا
نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا"، وتقدم تخريجه.

(٤) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم " رخص للرعاء أن يرموا بالليل، وأي ساعة من النهار شاؤوا".
أخرجه الدارقطني (٢ / ٢٧٦) : حدثنا أبو الأسود عبيد الله بن موسى بن إسحاق الأنصاري حدثنا جعفر بن محمد الشيرازي حدثنا بكر بن بكار حدثنا إبراهيم بن يزيد حدثنا سليمان الأحول عن عمرو به.

سند الحديث :

* أبو الأسود عبيد الله بن موسى بن إسحاق الأنصاري، قال الخطيب :
كان ثقة. مات سنة ٣٢٩ هـ، تاريخ بغداد (١٠ / ٣٥٢).
* جعفر بن محمد الشيرازي، قال ابن القطان : لا تعرف حاله .
بيان الوهم والإيهام (٣ / ٤٦٣)، ذيل الميزان (٢٥٣ ص ١٧٣) لسان
الميزان (٢ / ٢١٦) .

* بكر بن بكار القيسي أبوعمر البصري، وثقه أبو عاصم النبيل وسهل بن حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ. وقال ابن أبي حاتم :
ضعيف الحديث سيئ الحفظ له تخطيط. وقال ابن معين : ليس بشيء.
وقال أبو حاتم : ليس بالقوي. وقال النسائي : ليس بقوي، وفي موضع
آخر : ليس بثقة. وقال ابن عدي : ولبكر بن بكار أحاديث حسان
غرائب صالحة، وهو ممن يكتب حديثه... وليس حديثه بالمنكر جداً.
وذكره العقيلي وابن الجارود والساجي في الضعفاء.

تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢ / ٦٢)، الضعفاء للنسائي (٨٨)، الجرح
والاستعديل (٢ / ٣٨٢)، الضعفاء للعقيلي (١ / ١٦٩)، الثقات لابن حبان (٨ /
١٤٦)، الكامل في الضعفاء (٢ / ٣١) تهذيب التهذيب (١ / ٤٧٩) .

* إبراهيم بن يزيد هو الخوزي أبو إسماعيل المكي — كما جزم به الحافظ ابن حجر — ومال ابن القطان إلى أنه الخوزي، واحتمل أن يكون غيره وقال : فإن كان الخوزي فهو ضعيف وإن لم يكن إياه فلا يدري من هو. والخوزي : متروك الحديث. مات سنة ١٥١ هـ.

بيان الوهم والإيهام (٣ / ٤٦٢) التقريب (٢٧٢)، لسان الميزان (١ / ١٨٥).

* سليمان بن أبي مسلم المكي الأحول، ثقة ، من الخامسة. التقريب (٢٦٠٨)، تهذيب الكمال (١٢ / ٦٢).

* عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم المدني، اختلف فيه، واستقر العمل على تحسين حديثه، قال الذهبي : في الميزان : ولسنا نقول إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن. وقال في من تكلم فيه وهو موثق : صدوق في نفسه، لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي. وقال ابن حجر : صدوق، مات سنة ١١٨ هـ، التقريب (٥٠٥٠)، الميزان (٣ / ٢٦٣)، من تكلم فيه وهو موثق (ص ١٤٥) ، السير (٥ / ١٦٥)، تهذيب الكمال (٢٢ / ٦٤).

* شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، صدوق ، ذكر البخاري وأبوداود وغيرهما أنه سمع من جده، من الثالثة. تهذيب الكمال (١٢ / ٥٣٤) التقريب (٢٨٠٦)، (٤ / ٣٥٦).

* وجده هو : الصحابي عبدالله بن عمرو بن العاص.

الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد ضعيف ؛ لجهالة جعفر بن محمد الشيرازي، ولين بكر بن بكار، وضعف إبراهيم بن يزيد إن كان هو الخوزي أوجهالته إن لم يكن هو. وقد ضعف إسناده الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢ / ٢٨٢) .

المبحث الثاني : الآثار الموقوفة :

(١) أثر عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما، وهو مارواه عنه عمرو بن دينار قال : ذهبت أرمي الجمار، فسألت هل رمى عبدالله بن عمر — رضي الله عنهما — ؟ فقالوا : لا، ولكن قد رمى أمير المؤمنين — يعنون ابن الزبير — رضي الله عنهما — وقد سبق تخريجه.

(٢) أثر ابن عباس — رضي الله عنهما — وهو مروى عنه من قوله وفعله، وإليك تخريج ذلك :

أما المروي عنه من قوله فأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٥ / ١٥٢) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد حدثنا محمد بن عبيد حدثنا طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس — رضي الله عنهما — قال : " إذا انتفخ النهار من يوم النفر الآخر فقد حل الرمي والصدر "، وقال : طلحة بن عمرو المكي ضعيف.

سند الأثر:

* أبو عبدالله الحافظ هو محمد بن عبدالله بن البيع المعروف بالحاكم، صاحب المستدرک. قال الخليلي : عالم عارف واسع الرواية ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه... وهو ثقة واسع العلم. مات سنة ٤٠٥ هـ، الإرشاد (٣ / ٨٥١) سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٦٢).

* أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري الأصم. وثقه ابن خزيمة، وقال الحاكم أبو عبد الله: (وكان محدث عصره، ولم يختلف أحد في صدقه وصحة سماعته) مات سنة ٣٤٦ هـ المتنظم (١٤ / ١١٢)، سير أعلام النبلاء (١٥ / ٤٥٢)

* العباس بن محمد بن حاتم الدوري أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ. مات سنة ٢٧١ هـ، التقريب (٣١٨٩)، تهذيب الكمال (١٤ / ٢٤٥).

* محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحذب، ثقة يحفظ. مات سنة ٢٠٤ هـ التقريب (٦١١٤)، تهذيب الكمال (٢٦ / ٥٤).

* طلحة هو ابن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، متروك. مات سنة ١٥٢ هـ التقريب (٣٠٣٠)، تهذيب الكمال (١٣ / ٤٢٧).

* عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة — بالتصغير — بن عبد الله بن جدهان التيمي المدني، ثقة فقيه، أدرك ثلاثين من الصحابة، مات سنة ١١٧ هـ، التقريب (٣٤٥٤)، تهذيب الكمال (١٥ / ٢٥٦).

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد ضعيف جداً؛ لحال طلحة بن عمرو، وبه أعله البيهقي كما تقدم، وضعفه ابن حجر في الدراية (٢ / ٢٨) والمباركفوري في تحفة الأحوذى (٣ / ٥٤٥).

وردت لفظة (انتفخ) عند البيهقي بالخاء المعجمة، وهي كذلك في كثير من الكتب الناقلة عنه، قال ابن الهمام: "والانتفاخ: الارتفاع" ^(١)، وقال ابن حجر: "والانتفاج — بالجيم —: الارتفاع" ^(١).

(١) فتح القدير (٢ / ٣٩٣).

أما المروي عنه من فعله، فله عنه طريقان :

الطريق الأولى : ذكر عبد الرزاق — كما في الاستذكار (١٣ / ٢٠٩) —
قال : أخبرنا بن جريج عن ابن أبي مليكة قال : " رأيت ابن عباس يرمي مع
الظهيرة أو قبلها ثم يصدر".
وأخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٦٠ ح ١٤٧٧٨) قال : حدثنا وكيع عن
ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال : " رمت ابن عباس رماها عند الظهيرة قبل
أن تزول".

سند الأثر :

* ابن جريج ، ثقة، وكان يدلس ويرسل، تقدم.
* ابن أبي مليكة هو : عبدالله بن عبيدالله، ثقة فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد صحيح، ولا تضره عنعنة ابن جريج، فقد أخرج ابن أبي
حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٤١) عن عمرو بن علي — هو الفلاس
— قال : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : أحاديث ابن جريج عن ابن أبي
مليكة كلها صحاح، وجعل يحدثني بها، ويقول : حدثنا ابن جريج قال : حدثني
ابن أبي مليكة، فقال في واحد منها : عن ابن أبي مليكة، فقلت : قل حدثني،
قال : كلها صحاح.

ورواية الشك في حديث عبد الرزاق محمولة على رواية وكيع المجزوم بها ؛
لتردد راوي الرواية الأولى بين أمرين ، وافقه على أحدهما راوي الرواية الثانية ،
فثبت ما اتفقا عليه وهو الرمي قبل الظهيرة .

والطريق الثانية : أخرج ابن عبد البر في التمهيد بسنده (١٧ / ٢٦١) من طريق محمد بن جرير قال : حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس أنه " كان يأتي منى كل يوم عند زوال الشمس، فيرمي الجمار، ثم يرجع إلى مكة، فيبيت بها، لأنه كان من أهل السقاية " .

سند الأثر:

* يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي، ثقة، مات سنة ٢٥٢ هـ —
التقريب (٧٨١٢) .

* هشيم — بالتصغير — بن بشير — بوزن عظيم — بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة ١٨٣ هـ .

التقريب (٧٣١٢)، طبقات المدلسين (١١١) .

* حجاج بن أرطاة، ضعيف مدلس، تقدم .

* عطاء بن أبي رباح — بفتح الراء والموحدة — القرشي مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، مات سنة ١١٤ هـ .

التقريب (٤٥٩١) .

الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد ضعيف ؛ لضعف حجاج بن أرطاة وعننته وهو مدلس ، كما أن فيه عننة هشيم بن بشير وهو مدلس .

المبحث الثالث : الآثار المقطوعة:

(١) أثر ابن طاوس ، أو طاوس بن كيسان ، أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٥٩ ح ١٤٧٧٦) قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن ابن طاوس قال : " يرمي الجمار إذا طلعت الشمس " ^(١) .
هذا الإسناد وقع هكذا في المصنف ، والأقرب أنه طاوس ، وأن لفظة (ابن) زائدة ؛ بدلالة القرائن الآتية :

- ١ - أن هذا القول نقله العلماء عن طاوس ^(٢) ، ولم أقف على نقله عن ابنه .
- ٢ - أن الحسن بن مسلم مشهور بالرواية عن طاوس ، بل قال أبو داود : " كان من العلماء بطاوس " ^(٣) .
- ٣ - لم يذكر في ترجمة الحسن بن مسلم أنه يروي عن ابن طاوس ^(٤) ، وكذا لم يذكر ذلك في ترجمة عبدالله بن طاوس ^(٥) .
- ٤ - أن الحسن بن مسلم مات قبل المائة كما سيأتي — إن شاء الله — في ترجمته ، وابن طاوس مات سنة ١٣٢ هـ ^(٦) فيبعد أن يروي الحسن عن ابن طاوس ، ولكنه ليس بممتنع من باب رواية الأكابر عن الأصاغر .

(١) هذه الرواية ذكرها ابن أبي شيبة في : الجمار متى ترمى ، وذكر في هذا ما يتعلق برمي الجمار أيام التشريق ، وكلام طاوس — إن كان هو صاحب الأثر — يحتمل أنه أراد الرمي يوم النحر ، ويكون الجمع في قوله : " الجمار " عائدا إلى الرمي به لا إلى الرمي ، حتى لا يعارض ما تقدم عنه أنه كان يرمي عند الزوال .

(٢) وسيأتي — إن شاء الله — في القول الرابع من أقوال أهل العلم في وقت الرمي .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب (٢ / ٣٢٢) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٦ / ٣٢٥) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (١٥ / ١٣١) .

(٦) التقريب (٣٣٩٧) .

سند الأثر :

- * يحيى بن سعيد بن فَرْوْخ التميمي أبوسعيد القطان البصري ، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ١٩٨هـ . التقريب (٧٥٥٧) .
- * ابن جريج هو عبدالمملك بن عبدالعزيز ، ثقة، وكان يدلّس ويرسل، تقدم.
- * الحسن بن مسلم بن يثاق — بفتح التحتانية وتشديد النون — المكي ، ثقة ، مات قبل المائة بقليل . التقريب (١٢٨٦) .

الحكم على الأثر

إسناد هذا الأثر صحيح .

- (٢) أثر أبي معمر ، وهو ما رواه عبدالرزاق — كما في الاستذكار (١٣ / ٢٠٩) — قال : أخبرنا معمر عن أبيه قال : " لا بأس بالرمي يوم النفر ضحى" .

ومعمر ثقة كما تقدم ، وأما أبوه فلم أقف له على ترجمة^(١) .

* * *

(١) وانظر كتاب(معمر بن راشد الصنعاني : مصادره ومنهجه وأثره في رواية الحديث ص٢٧)

الفصل الثالث : فقه الأحاديث والآثار:

المبحث الأول : أقوال العلماء في المسألة، وأدلتهم :

أجمع العلماء لاختلاف بينهم على أن السنة الرمي في أيام التشريق بعد زوال الشمس، وأن من رماها بعد الزوال فقد أجزأه، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية : " أن هذا من العلم العام الذي تناقلته الأمة خلفاً عن سلف عن نبيها — صلى الله عليه وسلم — " (١) .

وقال ابن حزم : " وأما قولنا : إنهم يرجعون إلى منى فيقيمون بها ثلاث ليال بأيامها، يرمون في كل يوم من الأيام الثلاثة الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس بسبع حصيات، سبع حصيات كل جمرة، يبدأ بالقصوى، ثم التي تليها، ثم جمرة العقبة التي رمى يوم النحر، وقد تم حجه وعمله كله، فإجماع لا خلاف فيه من أحد " (٢) .

وقال — أيضاً — : " واتفقوا أن ثلاثة أيام بعد يوم النحر هي أيام رمي الجمار وأن من رماها فيها بعد الزوال أجزأه " (٣)

وقال ابن عبد البر : " وأما الجمار التي ترمى في أيام منى بعد يوم النحر، فأجمع علماء المسلمين أن وقت الرمي في غير يوم النحر بعد زوال الشمس " (٤) .

وقال ابن رشد : " وأجمعوا على أن من سنة رمي الجمار الثلاث في أيام التشريق أن يكون ذلك بعد الزوال " (٥) .

(١) شرح العمدة (٣ / ٥٥٧ / بتحقيق د. صالح الحسن) .

(٢) المحلى (٧ / ١٤١) .

(٣) مراتب الإجماع (ص ٤٦) .

(٤) التمهيد (٧ / ٢٧٢) وانظر (١٧ / ٢٥٤) .

(٥) بداية المجتهد (١ / ٣٥٣) .

وقال القرطبي : " أجمعوا أن وقت رمي الجمرات في أيام التشريق بعد الزوال إلى الغروب" ^(١).

واختلفوا في حكم رميها قبل الزوال على أقوال، بيانها على النحو الآتي :

القول الأول : أن الرمي بعد الزوال في الأيام الثلاثة كلها ولا يصح قبله، وبه قال مالك ^(٢) والشافعي ^(٣)، وهو المشهور عن أحمد ونص عليه ^(٤) وذكر المرداوي أنه " الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم، ونص عليه" ^(٥)، وبه قال الثوري والأوزاعي ^(٦)، وأبو يوسف وأبو محمد صاحباً أبي حنيفة ^(٧)، وأبو ثور ^(٨)، وابن المنذر ^(٩)، قال الترمذي : " والعمل على هذا الحديث — يعني حديث جابر المتقدم — عند أكثر أهل العلم : أنه لا يرمى بعد النحر إلا بعد الزوال" ^(١٠)، قال القاضي عياض : " وهو قول كافة العلماء والسلف إلا أبا حنيفة" ^(١١)، وعزاه ابن عبد البر والنووي وابن رشد إلى جمهور

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣ / ٤ — ٥) .

(٢) انظر : المتقى للباحثي (٣ / ٥٠)، التفریع (١ / ٣٤٤، ٣٤٦)، الكافي لابن عبد البر

(٣ / ١ / ٣٥٥)، التمهيد (١٧ / ٢٥٤)، الإشراف (١ / ٤٨٥) .

(٣) انظر : الحاوي (٤ / ١٩٤)، المجموع (٨ / ٢٣٩)، النجم الوهاج (٣ / ٥٤٠) .

(٤) انظر : مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية الكوسج (١ / ٥٣٦)، المغني (٥ / ٣٢٨)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣ / ٢٧٨) .

(٥) الإنصاف (٤ / ٤٥) .

(٦) انظر : التمهيد (٧ / ٢٧٢)، المغني (٥ / ٣٢٨) .

(٧) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨)، المبسوط (٤ / ٦٨)، الهداية (٤ / ١٥٢) .

(٨) انظر الاستذكار (١٣ / ٢١٤) .

(٩) انظر : الاقناع (١ / ٢٢٢) .

(١٠) جامع الترمذي (٣ / ٢٣٢) .

(١١) إكمال المعلم (٤ / ٣٧٨) .

العلماء^(١)، وابن عبد البر إلى عمر وابن عباس وابن عمر وجماعة التابعين^(٢) وابن بطال إلى عمر وابن عباس وابن الزبير والجمهور^(٣)، وعزاه المحب الطبري لإبراهيم النخعي^(٤)، واختاره من المتأخرين : الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب^(٥)، والشيخ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري^(٦) والشيخ محمد بن إبراهيم^(٧) والشيخ محمد الأمين الشنقيطي^(٨) والشيخ ابن باز^(٩)، والشيخ ابن عثيمين^(١٠)، وعليه فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية^(١١).

وأدلتهم : ما تقدم من الأحاديث والآثار المذكورة في الفصل الأول، ودالاتها ظاهرة، إلا أن الحديثين الثاني والخامس يحتاجان إلى نوع من البيان.

أما الحديث الثاني وهو حديث وبرة قال : سألت ابن عمر — رضي الله عنهما — متى أرمي الجمار؟ قال: " إذا رمى إمامك فارمه"، فأعدت عليه

(١) انظر : الاستذكار (١٣ / ٢١٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩ / ٤٨)، بداية المجتهد (١ / ٣٥٣).

(٢) انظر : التمهيد (٧ / ٢٧٢).

(٣) انظر : شرح صحيح البخاري (٤ / ٤١٥).

(٤) انظر : القرى لقاصد أم القرى (٥٢٤).

(٥) انظر : منسك الحج (ص ٣٨).

(٦) انظر : تحفة الأحوذى (٣ / ٥٤٥).

(٧) انظر : انظر فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ٩٨).

(٨) انظر : أضواء البيان (٥ / ٢٩٤).

(٩) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧ / ٣٠٠، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٤).

(١٠) انظر : الشرح الممتع (٧ / ٣٨٤)، فتاوى أركان الإسلام (ص ٥٦٠).

(١١) انظر الفتوى رقم (٢٢٦٩) في كتاب فتاوى اللجنة الدائمة (١١ / ٢٧٣)، وهي صادرة عن

الشيخ عبدالعزيز بن باز، والشيخ عبدالرزاق عفيفي، والشيخ عبدالله بن غديان.

المسألة ؟ قال : " كنا نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا" فيمكن تقريره من طرق :

أحدها : أن قوله : " كنا نتحين" من المرفوع، وهي طريقة الشيخين في صحيحهما ؛ فإنهما يخرجان ما قال فيه الصحابي : كنا نفعل، سواء أضافه إلى زمن النبوة أو لم يصفه،^(١) وهو على هذا حجة.

الثاني : أنه على فرض عدم الحكم بالرفع لقول الصحابي : (كنا نفعل) مطلقاً، فإنه في هذا الموضع له حكم الرفع ؛ لورود الأحاديث الأخرى التي صرحت بأن ذلك سنة النبي — صلى الله عليه وسلم —، كما أن طلبهم لهذا الوقت ومراقبتهم له دليل على أنه عندهم فيه سنة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو مادل عليه قوله : " كنا نتحين".

قال العيني : " قوله : " كنا نتحين" على وزن نتفعل من الحين — وهو الزمان — أي نراقب الوقت"^(٢).

الثالث : أن قوله : " كنا" دال على العموم^(٣)، فكأن ابن عمر يحكي إجماع الصحابة على ذلك، أو أنه العمل المشهور عندهم، وهذا على اعتبار أنه لم يرد في عهد النبي — صلى الله عليه وسلم —، وإلا كان حجة قطعاً.

وأما الحديث الخامس، وهو حديث جابر مرفوعاً " لتأخذوا عني مناسككم" فبيان دلالته، بما قرره أهل العلم — رحمهم الله —، وإليك بعضاً من ذلك :

قال النووي : " وأما قوله — صلى الله عليه وسلم — : " لتأخذوا عني مناسككم" فهذه اللام لام الأمر، ومعناه : خذوا عني مناسككم، وهكذا وقع

(١) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢ / ٥١٥) .

(٢) عمدة القاري (٨ / ٢٥٨) .

(٣) انظر : شرح الكوكب المنير (٣ / ١٥٢) .

في رواية غير مسلم، وتقديره : هذه الأمور التي أتيت بها في حجتى من الأقوال والأفعال والهيئات هي أمور الحج وصفته، وهي مناسككم، فخذوها عني، واقبلوها، واحفظوها، واعملوا بها، وعلموها الناس" (١).

وقال ابن عبد البر " وقد بين رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مناسك الحج ومشاعره، فبين في ذلك السعي بين الصفا والمروة، فصار بياناً للآية وقال : " خذوا عني مناسككم" فما لم يجمعوا عليه أنه سنة وتطوع، فهو واجب بظاهر القرآن والسنة بأنه من الحج المفترض على من استطاع السبيل إليه" (٢).

وقال — أيضاً — : "والحج في الكتاب مجمل، وبيانه له كبيانه لسائر الجماعات من الصلوات والزكوات، إلا أن يجمع على شيء من ذلك فيخرج بدليله" (٣).

وقال ابن كثير : " فكل ما فعله في حجته تلك واجب لابد من فعله في الحج إلا ما خرج بدليل" (٤).

وقال الصنعاني : " وليعلم أن الأصل في كل ما ثبت أنه فعله — صلى الله عليه وسلم — في حجه الوجوب لأمرين : أحدهما أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به، والأفعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب. والثاني قوله — صلى الله عليه وسلم — : " خذوا عني مناسككم"، فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل" (٥).

(١) شرح النووي على مسلم (٩ / ٤٥) .

(٢) الاستذكار (١٢ / ٢٠٧) .

(٣) التمهيد (٢ / ٨٩)، وانظر (٢ / ٩٨) .

(٤) تفسير القرآن العظيم (١ / ١٩٩) .

(٥) سبل السلام (٢ / ٥٢٥) .

فتبين مما سبق من كلام أهل العلم أن الأخذ عنه يكون في أصل الفعل ووصفه، وأصل الفعل هنا هو الرمي، ووقته من صفته، والكلام هاهنا في تقرير الاستدلال بالحديث على الثاني ؛ ولهذا لا يرد هنا ما قاله ابن قيم الجوزية في معرض ذكره لخلاف العلماء في اشتراط الطهارة للطواف : « فإن قيل فقد طاف النبي متوضئاً وقال : "خذوا عني مناسككم"؟ قيل : الفعل لا يدل على الوجوب، والأخذ عنه هو أن يفعل كما فعل على الوجه الذي فعل، فإذا كان قد فعل فعلاً على وجه الاستحباب فأوجبناه لم نكن قد أخذنا عنه ولا تأسينا به، مع أنه فعل في حجته أشياء كثيرة جداً لم يوجبها أحد من الفقهاء" ^(١). ولا ما قاله السندي على حديث "خذوا عني مناسككم" : " أي تعلموها واحفظوها، وهذا لا يدل على وجوب المناسك، وإنما يدل على وجوب الأخذ والتعلم، فمن استدل به على وجوب شيء من المناسك فدليله محل نظر" ^(٢).

ويضاف إلى ذلك من الأدلة في اليوم الثالث من أيام التشريق : قياسه على اليومين الأولين من أيام التشريق ^(٣).

القول الثاني : لا يجوز الرمي قبل الزوال في اليومين الأولين، ويجوز في اليوم الثالث، وهو المشهور عن أبي حنيفة ^(٤)، مع الكراهة التزهية ^(٥)، لكنه مقيد في حق من قصد النفر ^(٦)، روى الحسن عن أبي حنيفة : " إن كان من قصده أن يتعجل النفر الأول فلا بأس بأن يرمي في اليوم الثالث قبل الزوال، وإن رمى بعد

(١) تهذيب السنن (١ / ٥٣) .

(٢) حاشية سنن النسائي (٥ / ٢٧٠) .

(٣) انظر : الإشراف (١ / ٤٨٦)، الهداية مع البناية (٤ / ١٥٢)، الذخيرة (٢ / ٢٧٥) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٣٧ — ١٣٨)، المبسوط (٤ / ٦٨)، الهداية مع البناية (٤ / ١٥١ — ١٥٢) .

(٥) انظر : حاشية رد المحتار (٢ / ٥٥٤) .

(٦) انظر : الهداية مع البناية (٤ / ١٥٢) .

الزوال فهو أفضل، وإن لم يكن ذلك من قصده لا يجزئه الرمي إلا بعد الزوال ؛ لأنه إذا كان من قصده التعجيل فربما يلحقه بعض الحرج في تأخير الرمي إلى ما بعد الزوال بأن لا يصل إلى مكة إلا بالليل ؛ فهو محتاج إلى أن يرمي قبل الزوال ليصل إلى مكة بالنهار فيرى موضع نزوله فيرخص له في ذلك" ^(١)، وجوازه قبل الزوال مروى عن عكرمة ^(٢)، وبه قال إسحاق بن راهويه ^(٣) وهو رواية عن أحمد ^(٤) أخذ بها ابن الجوزي ^(٥) .

أما دليلهم على اليومين الأولين فالأحاديث التي استدلت بها أصحاب القول الأول ، وأما دليلهم على جوازه قبل الزوال في اليوم الثالث، فما يلي :

١- أثر ابن عباس — رضي الله عنهما — قال : " إذا انتفخ النهار من يوم النفر الآخر فقد حل الرمي والصدر" .

قال الكاساني : " والظاهر أنه قاله سماعاً من النبي — صلى الله عليه وسلم — ؛ إذ هو باب لا يدرك بالرأي والاجتهاد" ^(٦) .

٢- الاستحسان ^(٧) ، ووجهه هنا ما ذكره السرخسي بأن " الرمي في اليوم الرابع يجوز تركه أصلاً، فمن هذا الوجه يشبه النوافل، والتوقيت في النفل لا يكون عزيمة، فلهذا جوز الرمي قبل الزوال ليصل إلى مكة قبل الليل" ^(٨) .

(١) المبسوط (٤ / ٦٨) .

(٢) انظر : المغني (٥ / ٣٢٨)، ولم أقف عليه مستنداً .

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية الكوسج (١ / ٥٣٦)، إكمال المعلم

(٤ / ٣٧٨)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩ / ٤٨)، فتح الباري (٣ / ٦٧٨) .

(٤) انظر : الإنصاف (٤ / ٤٥)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣ / ٢٧٩) .

(٥) انظر : الفروع (٣ / ٥١٨) .

(٦) بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨) .

(٧) عرف السرخسي في أصوله (٢ / ٢٠٠) الاستحسان بأنه : " الدليل الذي يكون معارضاً للقياس الظاهر، الذي تسبق إليه الأوهام قبل إنعام التأمل فيه، وبعد إنعام التأمل في حكم الحادثة وأشباهاها من الأصول، يظهر أن الدليل الذي عارضه فوقه في القوة، وأن العمل به هو الواجب" .

(٨) المبسوط (٤ / ٦٨)، الهداية (٤ / ١٥٢) .

وقال الكاساني في بيانه : " ولأنه له أن ينفر قبل الرمي ويترك الرمي في هذا اليوم رأساً، فإذا جاز له ترك الرمي أصلاً فلا يجوز له الرمي قبل الزوال أولى" (١).
٣- ولأنه يوم يجاوره يوم لا رمي فيه فأشبهه يوم النحر (٢).

جوابهم عن أدلة الجمهور

وأجابوا عن أدلة الجمهور بما يلي :

١ — حملوا فعل النبي — صلى الله عليه وسلم — في اليوم الأخير على الاستحباب بدلالة جواز النفر بحكم الآية (٣).

٢ — أو أن اليوم الأخير من أيام التشريق مخصوص من حديث جابر رضي الله عنه ونحوه بأثر ابن عباس (٤).

٣ — وأجابوا عن قياس الجمهور بأنه قياس ضعيف ؛ لأن اليومين : الأول والثاني من أيام التشريق لا يجوز ترك الرمي فيهما أصلاً بخلاف اليوم الثالث (٥).

القول الثالث : يجوز رمي المتعجل قبل الزوال وينفر بعده، وهو رواية عن أحمد (٦).

ولم أقف على دليل لهذه الرواية.

القول الرابع : جوازه في أيام التشريق كلها، وبه قال طاوس وعكرمة (٧)،

(١) بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨) .

(٢) انظر : الذخيرة (٢ / ٢٧٥) .

(٣) انظر : البناء (٤ / ١٥٢)، بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨) .

(٥) انظر : البناء (٤ / ١٥٢) .

(٦) انظر : الإنصاف (٤ / ٤٥) .

(٧) انظر : التمهيد (٧ / ٢٧٢)، الحاوي (٤ / ١٩٤)، إكمال المعلم (٤ / ٣٧٨)، شرح النووي على

صحيح مسلم (٩ / ٤٨)، فتح الباري (٣ / ٦٧٨) عمدة القاري (٨ / ٢٥٨) .

وأبوجعفر محمد بن علي^(١)، ونسبه ابن عبد البر وعياض والنووي وابن حجر والعيني إلى عطاء^(٢)، وهو رواية غير مشهورة عن أبي حنيفة^(٣).

وأدلتهم : ماتقدم من الأحاديث والآثار الواردة في الفصل الثاني.

ووجه الاستدلال بحديث جابر هو : الاستدلال برمييه — صلى الله عليه وسلم — يوم النحر قبل الزوال على جواز الرمي في اليوم الأول، والثاني من أيام التشريق، قبل الزوال ؛ لأن الكل أيام للنحر^(٤).

ووجه الاستدلال بحديث عبدالله بن عمرو هو : أن النبي — صلى الله عليه وسلم — ما سئل عن شيء من التقديم والتأخير إلا قال : " افعل ولا حرج " : فنفى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقوع الحرج عن كل ما يفعله الحاج من التقديم والتأخير لأعمال الحج التي تفعل في يوم العيد وأيام التشريق^(٥).

ووجه الاستدلال بحديث وبرة عن ابن عمر هو : أن ابن عمر أحال السائل على اتباع إمامه فيه عند أول سؤاله ؛ لعلمه سعة وقته، ولو كان يرى أنه محدد بالزوال كوقت الظهر لما وسعه كتمان^(٦).

(١) انظر : الاستذكار (١٣ / ٢١٥) بداية المجتهد (١ / ٣٥٣)، القرى (ص ٥٢٤).

وأبوجعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بالباقر ، كان أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة والرزانة ، وكان إماما مجتهدا ، مات سنة ١١٨هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : تهذيب الكمال (٢٦ / ١٣٦) ، سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٠١) .

(٢) انظر : التمهيد (٧ / ٢٧٢)، إكمال المعلم (٤ / ٣٧٨) شرح النووي على صحيح مسلم (٩ / ٤٨)، فتح الباري (٣ / ٦٧٨)، عمدة القاري (٨ / ٢٥٨) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨).

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨) .

(٥) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ١٧).

(٦) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ١٥).

ووجه الاستدلال بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هو : العموم الذي في قوله : " أي ساعة من النهار شأؤوا" ، وهذا يصدق على ما قبل الزوال.

وأضافوا إلى هذه الأدلة مايلي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٠٣] ،

والرمي من الذكر، فجعل اليوم كله محلا للذكر ومنه الرمي^(١).

٢- أنه ثبت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه نحر يوم العيد ضحى وكذلك حلق وطاف للإفاضة وسكت عن التحديد ؛ فجعله العلماء موسعاً تفعل في أي ساعة من أيام التشريق فكذلك الرمي، ويدل عليه ما رواه وبرة قال : سألت ابن عمر متى أرمي الجمار ؟ قال : " إذا رمى إمامك فارمه" فأعدت عليه المسألة ؟ فقال : " كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا".

فابن عمر أحال السائل على اتباع إمامه فيه عند أول سؤاله ؛ لعلمه سعة وقته، ولو كان يرى أنه محدد بالزوال كوقت الظهر لما وسعه كتمانته^(٢).

٣- ليس للتحديد أصل لا من الكتاب ولا من السنة ولا القياس ولا الإجماع^(٣)، ومع عدمه فإنه لا يجوز أن يسمى ما قبل الزوال وقت نهي بدون أن ينهى عنه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وغاية الأمر أنه مسكوت عنه رحمة منه بالناس^(٤). ولو كان ما قبل الزوال وقت نهي غير قابل للرمي لحذر منه النبي — صلى الله عليه وسلم — ؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة^(٥).

(١) انظر : فض الشجار في رمي الجمار (ص ٥٨) .

(٢) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ١٥).

(٣) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ٧ ، ٢١).

(٤) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ١٣).

(٥) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ٨ ، ١٧ — ١٨).

أجوبتهم عن أدلة الجمهور :

وأجابوا عن حديث جابر وغيره بأنها ليست بصريحة في الدلالة على التحديد بما ذكروا^(١)، وهو فعل منه — صلى الله عليه وسلم —، والفعل لا يقتضي تحديد المفعول فيه بمجردة ؛ لكون الأفعال الصادرة من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — موقوفة على دلائلها، فما كان منها للوجوب صير إليه، أوللاستحباب صير إليه، أولالإباحة صير إليه^(٢).

* * *

(١) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ١٢)

(٢) انظر : مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (١ / ١٤)

المبحث الثاني : القول المختار ومرجحاته:

أرجح الأقوال في المسألة هو القول الأول ؛ لموافقة السنة الصحيحة، قال ابن بطال : "والحجة في السنة فلا معنى لقول من خالفها ولا لمن استحَبَّ غيرها"^(١).

والمخالف في هذا ليس عنده ما يعارض هذه السنة الصحيحة، وغاية ما استدلوا به : إما دليل عام، أو حديث ضعيف، أو أثر لا ينتهض لمعارضة السنة، أو قياس فاسد، كما سيأتي في الرد على الأدلة التي استدل بها من خالف الجمهور ؛ ولهذا لما ذكر القاضي عياض الأقوال قال : "والسنة ترد هذا كله، وقد قال — عليه السلام — وهو يرمي : خذوا عني مناسككم"^(٢).

وقال القرطبي — عن حديث جابر — : "وهذا الحديث حجة عليهم"^(٣). وقال محب الدين الطبري : "وقد دلت هذه الأحاديث — يعني حديث ابن عمر وجابر وعائشة — على أن وقت الرمي في هذه الأيام من بعد الزوال، رماها بعد الزوال عمر وابن عباس وابن الزبير، وهي سنة الرمي أيام التشريق الثلاثة، ولا يجوز إلا بعد الزوال عند الجمهور، وبه قال مالك وأبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد، وحكي عن بعضهم خلاف ذلك، والسنة الصحيحة ترد ذلك"^(٤).

وقال المباركفوري : "والحق ما ذهب إليه الجمهور وأحاديث الباب — يعني أحاديث : جابر وابن عمر وعائشة — كلها ترد على من قال بجواز الرمي قبل الزوال في غير يوم النحر"^(٥).

(١) شرح صحيح البخاري (٤ / ٤١٤) .

(٢) إكمال المعلم (٤ / ٣٧٨) .

(٣) المفهم (٣ / ٤٠٢) .

(٤) القرى لقاصد أم القرى (ص ٥٢٤) .

(٥) تحفة الأحوذى (٣ / ٥٤٨) .

وذكر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي أن قول غير الجمهور خلاف التحقيق، ثم قال : " لأنه مخالف لفعل النبي — صلى الله عليه وسلم — الثابت عند المعتضد بقوله : " لتأخذوا عني مناسككم " ؛ ولذلك خالف أبا حنيفة في ترخيصه المذكور صاحبه محمد وأبو يوسف، ولم يرد في كتاب الله ولا سنة نبيه — صلى الله عليه وسلم — شيء يخالف ذلك، فالقول بالرمي قبل الزوال أيام التشريق لا مستند له ألبتة، مع مخالفته للسنة الثابتة عنه — صلى الله عليه وسلم — فلا ينبغي لأحد أن يفعله" (١) .

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم : " القول بجواز الرمي قبل الزوال في أيام التشريق مصادم للنص الذي فيه رمي النبي — صلى الله عليه وسلم — للحمار في ثلاثة أيام بعد الزوال ؛ امتثالاً ، وبياناً ، وتشريعاً ، من حيث : المكان ، والزمان ، والعدد، ولا فرق بينهن في ذلك" (٢) .

وهذا القول الراجح يعتضد بالمرجحات الآتية :

١- أن تأخير النبي — صلى الله عليه وسلم — الرمي إلى وقت الزوال مع شدة الحر، وترك أول النهار مع أنه أبرد وأيسر دليل على أن الرمي لا يجوز قبل الزوال (٣) .

٢- استصحاب الأصل الجمع عليه، وهو أن السنة الرمي بعد الزوال، ووقوع الرمي قبل الزوال خلاف السنة، فالقائل بالجواز يطالب بالدليل الذي يدل على صحة الفعل، وليس ثمة إلا معانٍ مستنبطة أو آثار، وكلاهما لا تعارض بهما السنن الصحيحة بالإجماع.

(١) أضواء البيان (٥ / ٢٩٥) .

(٢) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ١١٧) .

(٣) انظر فتاوى أركان الإسلام (ص ٥٦٠) .

٣- أن رمي الجمار قبل الزوال خلاف هدي النبي — صلى الله عليه وسلم —
— بلاخلاف، وقد قال — عليه الصلاة والسلام — " من عمل عملاً ليس عليه
أمرنا فهو رد" ^(١)، والرمي بعد الزوال رد على فاعله ؛ لأنه عبادة وقعت على
خلاف هدي النبي — صلى الله عليه وسلم — ^(٢)، وهذا الحديث يشمل بعمومه
إحداث عبادة لم تعلم من الشرع، ويشمل بعمومه — أيضاً — فعل عبادة
مأمور بها لكن فعلها الفاعل في غير وقتها الذي أمر بها فيه كمسألتنا.

٤- أن رمي الجمار بعد الزوال غير معقول المعنى، وإن كان أصل الرمي قد
اختلف فيه، فمنهم من يقول : هو تعبد محض، ومنهم من يقول : هو معقول
المعنى وهو إقامة ذكر الله ^(٣) وينبني على المسألة أمران :

أحدهما : عدم صحة الرمي قبل الزوال ؛ لأنه الوقت الثابت بالسنة والإجماع
— كما تقدم — ورميه في هذا الوقت غير معقول المعنى، قال ابن الهمام : " ولا
شك أن المعتمد في تعيين الوقت للرمي في الأول من أول النهار وفيما بعده من
بعد الزوال ليس إلا فعله — عليه الصلاة والسلام — كذلك، مع أنه غير معقول
فلا يدخل وقته قبل الوقت الذي فعله فيه — عليه الصلاة والسلام — كما لا
يفعل في غير ذلك المكان الذي رمى فيه — عليه الصلاة والسلام — وإنما رمى
— عليه الصلاة والسلام — في الرابع بعد الزوال فلا يرمى قبله" ^(٤).

الثاني : الوقوف عند الوارد في الصفة والوقت والعدد، ولا يقاس عليها
غيرها ؛ والأصوليون قاطبة متفقون على أن من شرط صحة القياس أن لا يكون

(١) أخرجه مسلم (٣ / ١٣٤٣ ح ١٧١٨) من حديث عائشة — رضي الله عنها —.

(٢) انظر : رمي الجمرات وما يتعلق به من أحكام (ص ٩٢).

(٣) انظر : المجموع (٨ / ٢٤٣)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٤ / ١٤٦)، البناية (٤ / ١٥٢).

(٤) انظر : فتح القدير (٢ / ٣٩٣).

الأصل المقيس عليه خارجاً عن سنن القياس، وإذا كان غير معقول المعنى فإنه يكون خارجاً عن قاعدة القياس^(١)؛ وعليه فلا يجوز إلحاق الرمي أيام التشريق بالرمي يوم النحر في الوقت.

٥- أن في إيجاب الرمي بعد الزوال خروجاً من الخلاف، والخروج من الخلاف مستحب، وهذا إذا لم يخالف سنة ثابتة^(٢)، فكيف إذا خالفها كما في هذه المسألة؟!

المبحث الثالث: الإجابة عن أدلة المخالفين:

الجواب عن حديث جابر "رمى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد فإذا زالت الشمس" من وجهين :
أحدها : أن في الحديث نفسه تفريقاً بين يوم النحر وما بعده ؛ حيث ذكر الرمي يوم النحر ضحى، وفي أيام التشريق بعد الزوال، فيكون إلحاق اليوم الثالث من أيام التشريق معارضاً للنص، والقياس إذا عارض النص كان فاسد الاعتبار.
الثاني : أن يوم النحر لا ترمى فيه إلا جمرة واحدة، بخلاف أيام التشريق فترمى ثلاث جمرات، والقائل بإلحاق اليومين الأول والثاني من أيام التشريق بيوم النحر ؛ لأن الكل وقت للذبح، يلزمه حينئذ أن يقيس أيام التشريق على يوم النحر في الاختصار على رمي جمرة العقبة، وهو قياس باطل لمخالفته لفعله — صلى الله عليه وسلم — في وقت الرمي من جهة، وما يرمى من الجمار يوم النحر وأيام التشريق من جهة أخرى^(٣) .

(١) انظر : المجموع المذهب (٧٣ / ٢).

(٢) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ١٣٦ — ١٣٧) .

(٣) انظر : فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٨٠ / ٦) .

كما أن هناك احتمالاً في أن يوم النحر جاء الرمي فيه قبل الزوال تخفيفاً على الحجاج ؛ لما بذلوا يوم عرفة وليلة النحر من جهد في تأدية المناسك من انتقال من مشعر إلى آخر، وما قارن ذلك من التلبية والتكبير والذكر والدعاء، كما أنهم في يوم النحر قد شرع لهم الدفع من مزدلفة إلى منى والنحر والحلق والرمي والإفاضة، فلو كان الرمي بعد الزوال لربما لحقتهم مشقة بالغة بانتظاره، فخفف عنهم الشرع في ذلك حتى يجدوا متسعاً من الوقت للراحة، وأما أيام التشريق فإنهم قد استقروا في منى وليس أمامهم من أعمال الحج إلا الرمي، وهذا المعنى وإن لم يكن منصوباً عليه إلا أنه عند التأمل له حظ من الاعتبار ؛ وهذا إذا نظرنا إلى الفرق بين الرمي في يوم النحر وأيام التشريق من جهة المعنى، وإن كان التفريق بينهما بالنص ظاهراً.

واستدلّاهم قد يصح لو أن النبي — صلى الله عليه وسلم — رمى في اليوم الأول من أيام التشريق قبل الزوال، ثم رمى في اليومين الآخرين بعد الزوال، ولكن لم يكن منه هذا.

والجواب عن حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً الذي فيه : ف سئل النبي — صلى الله عليه وسلم — عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : " افعل ولا حرج " هو : أنه جاء في روايات الحديث تقييده بيوم النحر، ولم يذكر في شيء منها إطلاقه في أيام التشريق، فجاء عند مسلم في بعض رواياته، وكذا عند ابن الجارود وابن خزيمة والدرقطني " بينما هو يخطب يوم النحر " .

وفي بعض روايات مسلم : فما رأيته سئل يومئذ عن شيء إلا قال : " افعلوا ولا حرج " وفي أخرى — وهي رواية أحمد برقم (٧٠٣٢)، والدارقطني : فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء ويجهل من تقدم بعض الأمور قبل

بعض وأشباهاها إلا قال رسول الله : — صلى الله عليه وسلم — : " افعلوا ولا حرج"، وفي رواية مالك وأبي داود والدارمي وابن الجارود والدارقطني : فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر إلا قال : " اصنع ولا حرج". وقد سبق تخريج هذه الروايات .

والحاق أيام التشريق بيوم النحر ضعيف كما تقدم بيانه في جواب الدليل السابق.

والاستدلال بقول ابن عمر : " إذا رمى إمامك فارمه... " ضعيف من وجوه : أحدها : أن حديث ابن عمر اشتمل على شيئين : قول ابن عمر : " إذا رمى إمامك فارمه"، والسنة التي ذكرها بقوله " كنا نتحين" على التفصيل السابق في دلالتها على فعله — صلى الله عليه وسلم — مع أصحابه، أو فعل أصحابه فقط في زمن النبوة أو بعدها، وقد سبق تقريره، فالأول اجتهاده، والثاني نقله عن غيره، والاعتبار إنما هو بنقله الموافق للسنن الصحيحة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — ؛ ولهذا قال ابن حجر في شرحه لحديث ابن عمر : " وفيه دليل على أن السنة أن يرمي الجمار في غير يوم الأضحى بعد الزوال" (١).

الثاني : أن أخذ جواز الرمي قبل الزوال من قول ابن عمر : " إذا رمى إمامك فارمه" باطل ؛ لأنه يخالف النهي الثابت عنه في الرمي قبل الزوال. وقد تقدم في المبحث الثاني من الفصل الأول.

الثالث : أن على المستدل به إثبات أن هذا الإمام الذي أحال ابن عمر على رميه كان يرمي قبل الزوال، وأن ابن عمر كان عالماً بتلك الحال، ولا سبيل إلى ذلك (٢).

(١) فتح الباري (٣ / ٦٧٨) .

(٢) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ٩١) .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : " بل نعلم قطعاً أن هذا الإمام لا يرمي إلا بعد زوال الشمس، وإلا لزم أن ابن عمر يفتي من سألته بالاقتداء بمن يعلم أنه يخالف هدي النبي — صلى الله عليه وسلم — في وقت الرمي، وهذا في غاية البطلان، ولا سيما وابن عمر قد اشتهر من تعظيم السنة بما يعرفه كل أحد، ولا سيما أحكام الحج، وابن عمر — هاهنا — راعى شيئين : عظم سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم —، وعظم طاعة أولي الأمر، فأحال وبرة هذه الإحالة ؛ تنبيهاً على طاعة الإمام، وعدم مخالفته فيما لا يخالف الحق، وعظم سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بقوله : " كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا"، والصواب — والله أعلم — أن وبرة خشية أو ظن تفويت الإمام السنة بتأخير الرمي عن أول وقته، فأرشده ابن عمر إلى أن لا يخالف إمامه بشيء لا يخرج عن الحق ؛ لما في موافقته من المصلحة الظاهرة العامة، ولما في مخالفته من أسباب التفرق على الإمام المسبب ما لا يخفى من الشر والفساد، فلما كرر وبرة السؤال على ابن عمر رأى أن لا مناص من التنصيص على الوقت، فقال : " كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا"، ولا منافاة بين جواب ابن عمر لوبرة الأول وبين جوابه الثاني، وهذا الذي قررناه هو الحق بلا ريب ؛ لما فيه من إعطاء النصوص حقها، والمحافظة على موقف ابن عمر منها، وطاعة أولي الأمر بما لا يخالف الحق" ^(١).

يوضح هذا ما قاله الحافظ ابن حجر في بيان الحديث، إذ قال : " وقوله : " إذا رمى إمامك فارمه" — يعني الأمير الذي على الحج — وكأن ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر، فلما أعاد عليه المسألة لم

(١) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ٩٠ — ٩١) باختصار.

يسعه الكتمان فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي — صلى الله عليه وسلم —، وقد رواه ابن عيينة عن مسعر بهذا الإسناد، فقال فيه : " فقلت له : أرايت إن أخر إمامي ؟ " — أي الرمي — فذكر له الحديث، أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عنه ومن طريقه الإسماعيلي ^(١) .

الرابع : أن رواية ابن أبي عمر العدني للحديث بينت أن السؤال عن تأخير الإمام للرمي عن وقته المسنون ، وهو الرمي عند الزوال ؛ ولهذا جاء جواب ابن عمر بياناً للوقت المسنون ، فظهر بهذه الرواية أن السؤال كان عن التأخر عن الوقت المسنون لا عن التقدم عليه ، فبطل الاستدلال به على جواز تقديم الرمي على الزوال .

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فالجواب عنه من وجوه : أحدها : أنه ضعيف كما تقدم بيانه.

الثاني : أنه على فرض صحته فهو إذن خاص للرعاة وليس إذناً عاماً لجميع الحاج.

الثالث : أن عموم قوله : " أي ساعة من النهار " مخصص بالسنن الأخرى، والمراد أي ساعة بعد الزوال.

الرابع : أنه لما رخص للرعاة دل على أن غيرهم على العزيمة، وهي المبينة بفعله — صلى الله عليه وسلم — ؛ فصار هذا الحديث حجة لأصحاب القول الأول، وحجة على أصحاب هذا القول.

وأما استدلالهم بآية ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٠٣]

فالجواب عنه من وجوه :

(١) فتح الباري (٣ / ٦٧٨) .

أحدها : أن الله أطلق الأيام ووقت الذكر ونوعه في الآية، فجاءت السنة مبينة أن الرمي — وهو نوع من أنواع الذكر — يكون في الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة بعد الزوال، فقيدت السنة ما أطلق القرآن.

الثاني : أنه يمتنع أن يكون وقت الرمي مطلقاً، ولا يرمي النبي — صلى الله عليه وسلم — في الأيام كلها إلا بعد الزوال، ويدع الرمي قبله ولو يوماً واحداً، كما يدع بيان ذلك بقوله ، وفعله تشريع لهذه الأمة، بل قال — وهو يرمي جمرة العقبة — : " خذوا عني مناسككم"، فهل يمكن بعد ذلك لقائل أن يقول : إن الرمي يصح قبل الزوال، ولم يأت فيه بيان عن المعصوم — صلى الله عليه وسلم —؟! وقائل هذا القول يؤول أمره إلى أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أخر البيان عن وقت الحاجة. وحاشاه — صلى الله عليه وسلم — ذلك.

الثالث : أن القائل بجواز الرمي قبل الزوال استدلالاً بإطلاق الآية، يلزمه طرد ذلك في الآية، ويلزمه حينئذ أن يجوز الرمي في غير أيام التشريق، وذلك خلاف إجماع أهل العلم ؛ فإنهم مجمعون على أن وقت الرمي ينتهي بغروب شمس آخر يوم من أيام التشريق^(١)، ويلزمه — أيضاً — أنه يكتفى بالذكر في هذه الأيام بأي نوع من أنواعه، ولا يلزم رمي الجمرات فيها، وهذا من الباطل الذي لا يقول به أحد من أهل العلم.

وأما استدلالهم بأن النبي — ﷺ — نحر يوم العيد ضحى وكذلك حلق وطاف للإفاضة وسكت عن التحديد... فالجواب عنه من وجوه :

أحدها : أنه قياس مع الفارق ؛ إذ قاسوا ابتداء الوقت في الرمي على انتهاء وقت النحر والحلق والطواف، وبين الابتداء والانتهاء فرق في الشرع.

(١) انظر التمهيد لابن عبد البر (١٧ / ٢٥٥) .

الثاني : أن المقيس عليه هنا ثلاثة أشياء : النحر والحلق وطواف الإفاضة.

فأما النحر فجماهير العلماء على جوازه بعد يوم النحر، على اختلاف بينهم هل هو يومان أو ثلاثة ؟ ولهم على هذا أدلة من القرآن والسنة والأثر، وإن كان في الاستدلال بما في القرآن والسنة خلاف من حيث الدلالة أو الثبوت، لكن الآثار المروية عن الصحابة كعلي وابن عمر وابن عباس وأنس دالة على جواز تأخيرها عن يوم النحر^(١).

وأما الحلق فمن جوز تأخيرها عن يوم النحر كأحمد والشافعي فقياساً على النحر ؛ لأنه إذا جاز تأخير النحر المقدم عليه فتأخيرها أولى^(٢).

وأما طواف الإفاضة فقد أجمع العلماء على أن من يوم النحر إلى انسلاخ ذي الحجة وقتاً لطواف الإفاضة^(٣) . وعن عائشة — رضي الله عنها — أن صفية بنت حمي زوج النبي — صلى الله عليه وسلم — حاضت فذكرت ذلك لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : " أحابستنا هي " قالوا : " إنما قد أفاضت " قال : " فلا إذا "^(٤).

قال ابن حجر : " قوله : " أحابستنا " أي مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه ؛ ظناً منه — صلى الله عليه وسلم — أنها ما طافت طواف إفاضة، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه، ولا يأمرها بالتوجه معه، وهي باقية على إحرامها، فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني "^(٥).

(١) انظر التمهيد (٢٣ / ١٩٦)، المغني (٥ / ٣٠٠)، زاد المعاد (٢ / ٣١٨)، أضواء البيان (٥ / ٤٩٥) .

(٢) انظر المغني (٤ / ٣٠٦) .

(٣) انظر : مراتب الإجماع (ص ٤٥)، المغني (٤ / ٣١٣) .

(٤) أخرجه البخاري (٣ / ٦٨٥ ح ١٧٥٧) واللفظ له، ومسلم (٢ / ٩٦٤ ح ١٢١١) .

(٥) فتح الباري (٣ / ٦٨٧) .

فدل هذا كله على أن القول بجواز الرمي قبل الزوال أيام التشريق — قياساً على هذه الأفعال الثلاثة — غير صحيح ؛ لاستناد جواز تأخير تلك الأعمال عن يوم النحر إلى النص والأثر في النحر أو النص والإجماع في الطواف، وأما الحلق فتأخيره محل خلاف، ومن رخص في تأخيره بقياس الأولى، وهذه المعاني ليس متحققة في هذا القياس المذكور.

الثالث : أنه لو فرض صحة ما ذكروا من القياس لصح — أيضاً — العكس، وذلك بأن يقال : إنه يجوز النحر والحلق وطواف الإفاضة قبل يوم النحر، ولا قائل به على جهة القياس، ومن رخص في طواف الإفاضة ليلة النحر فبالنص. وأما قولهم بأنه ليس للتحديد أصل لا من الكتاب ولا من السنة ولا القياس ولا الإجماع ، ومع عدمه فإنه لا يجوز أن يسمى ما قبل الزوال وقت نهي... فجوابه من وجوه :

أحدها : أن الرمي بعد الزوال جاء بيانه في السنة بياناً ؛ اجتمع فيه فعله — صلى الله عليه وسلم — وقوله : " خذوا عني مناسككم "، والله تعالى يقول : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ [سورة الحشر ٥٩/٧]، فثبت بهذا اجتماع القرآن والسنة، وبطل قولهم بأنه ليس للتحديد أصل لا من الكتاب ولا من السنة.

الثاني : أن النبي — صلى الله عليه وسلم — رمى بعد الزوال، وقال : " خذوا عني مناسككم "، وهذا أمر بالشيء ، والأمر بالشيء نهي عن ضده، كما هو قول جماهير أهل العلم، ومنهم الأئمة الأربعة^(١).

الثالث : أن عدم النهي عن فعل العبادة المقيدة بوقتها المأمور بها فيه، ليس دليلاً على جواز فعل تلك العبادة قبل وقتها، ودليل ذلك : حديث عائشة مرفوعاً " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " ^(٢).

(١) انظر : البحر المحيط (٢ / ٤١٦)، شرح الكوكب (٣ / ٥٢) والحديث سبق تخريجه .

(٢) انظر فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ٨٥).

الرابع : أن ابن عمر — وهو أحد من روى سنة الرمي بعد الزوال — جاء عنه النهي عن الرمي قبل الزوال، والاستدلال به على أن ما قبل الزوال لا يجوز الرمي فيه من أحد طريقين :

أحدهما : أن نهي له حكم الرفع ؛ لأنه لا مسرح للرأي فيه^(١).

الثاني : أن نهي بيان لما فهمه من سنة النبي — صلى الله عليه وسلم — الفعلية المنضمة إلى القولية "خذوا عني مناسككم"، مؤيداً بفعل الصحابة، الذي رواه عنهم بقوله : "كنا نتحين الزوال" — كما سبق تقريره — وفهم ابن عمر أولى هنا من فهم غيره ؛ لأنه يوافق النصوص الأخرى، كما أنه يوافق ما فهمه جماهير العلماء.

الخامس : أنه يلزم عليه لوازم باطلة، كتجوز الرمي بأكثر من سبع حصيات ؛ لأن النبي — صلى الله عليه وسلم — لم ينه عنه^(٢).

وأما الآثار الواردة عن الصحابة فالجواب عنها بجوابين : أحدهما بمحمل، والآخر مفصل.

أما المحمل فمن وجهين :

أحدهما : يقال : قد ثبتت سنة النبي — صلى الله عليه وسلم — في الرمي بعد الزوال، ولا يعارض قوله — عليه الصلاة والسلام — بقول أحد كائناً من كان، وهذا مقرر عند أهل العلم، ومحل إجماع بينهم. قال العلائي : "فالاتفاق على أن الصحابي — غير الراوي للحديث — إذا خالفه بالكلية لا يعتد بمخالفته، ولا يعمل بها الخير، بل يعمل به، ويعدل عن مذهب الصحابي"^(٣).

(١) انظر : فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ٨٦) .

(٢) انظر : فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ١١٩) .

(٣) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة (٩٢).

الثاني : أنها قد عورضت بمثلها، وقول المعارض لهم هو الموافق للسنة الصحيحة ؛ فيكون أحق بالتقدم^(١).

الثالث : أن ابن الزبير وابن عباس كلاهما ورد عنه رواية أخرى توافق ما ذهب إليه الجمهور.

وأما المفصل فهو على النحو الآتي :

أما أثر ابن الزبير فالجواب عنه من وجهين :

أحدها : أن عمرو بن دينار حدث به عن مبهم ؛ لأنه قال : فسألت هل رمى عبدالله بن عمر — رضي الله عنهما — ؟ فقالوا : لا، ولكن قد رمى أمير المؤمنين — يعنون ابن الزبير — رضي الله عنهما —، فلم يخبر عن مشاهدته لابن الزبير مباشرة، وإنما بواسطة غير مسماة. وتقدم.

الثاني : أنه على فرض صحته عنه، وجعل قوله : " فقالوا " من باب الاستفاضة، وليس من باب الإبهام ؛ فالجواب عنه أن يحمل رميه قبل الزوال على أول الأمر ؛ فلما علم السنة ترك الأول ورجع إلى السنة بدلالة ثبوت رميه بعد الزوال، ولا يكون — حينئذ — هناك اختلاف بين فعله وبين السنة الصحيحة.

وأما الوارد عن ابن عباس فقسمان :

أحدهما : لم يثبت عنه، وقد سبق بيان ذلك.

والثاني : ما ثبت عنه منقولاً من فعله، كما قال ابن أبي مليكة : " رمقت ابن عباس رماها عند الظهيرة قبل أن تزول ".

والجواب عنه : أن هذا من ابن أبي مليكة تقدير برؤية عين لا نقل لقول ابن عباس، ووقت الظهيرة مقارب لوقت الزوال، فيحتمل خطأ ابن أبي مليكة في

(١) انظر : البحر المحيط (٦ / ٥٦) .

تقدير ذلك ؛ حيث ظن أنها لم تنزل وقد زالت ؛ لسرعة مبادرة ابن عباس لرميها بعد الزوال مباشرة، يؤيده قول ابن عمر : " كانوا يتحينون زوال الشمس " قال ابن الأثير : " وقد تكرر ذكر الظهيرة في الحديث وهو شدة الحر نصف النهار" ^(١)، وقال ابن سيده : " الظهيرة حد انتصاف النهار" ^(٢)

أما الاستحسان فالجواب عنه : أنه ليس كل ما رخص الشارع في تركه، جاز فعله على وجه غير وارد سواء في زمانه أو مكانه أو صفته ؛ ولهذا لا يصح أن يقال : إذا أجاز الشارع التعجل في يومين صح الاقتصار في الرمي على جمرة أو جمرتين، أو صح الرمي بثلاث حصيات، أو جاز الرمي في غير مكانه .
أما تشبيهه بيوم النحر لأنه يوم يجاوره يوم لا رمي فيه، فضعيف من جهة أن مشابته باليومين قبله أولى ؛ لكون هذه الأيام الثلاثة ترمى فيها الجمار، بخلاف يوم النحر الذي لا ترمى فيه إلا جمرة واحدة ^(٣).

وأما إجابتهم عن أدلة الجمهور فالجواب عنها كما يلي :

أولاً : أن حملهم فعل النبي — صلى الله عليه وسلم — في اليوم الأخير على الاستحباب ؛ بدلالة جواز النفر بحكم الآية، ضعيف، وجوابه مضى في الرد على الاستدلال بالاستحسان ^(٤).

ثانياً : لا يصح التخصيص لليوم الأخير بأثر ابن عباس لضعفه.

ثالثاً : وأما جوابهم عن قياس الجمهور، فالجواب عنه من وجهين :

(١) النهاية في غريب الحديث (٣ / ١٦٤).

(٢) لسان العرب (٤ / ٥٢٧).

(٣) انظر : المبسوط (٤ / ٦٨)، بدائع الصنائع (٢ / ١٣٨)، الذخيرة (٢ / ٢٧٥).

(٤) و انظر : فتح القدير (٢ / ٣٩٣)، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٦ / ١١٧).

أحدهما : أن قياس من قاس من الجمهور ليس هو العمدة، وإنما العمدة على السنة الصحيحة، والقياس تابع فحسب، فعدم صحته لا يؤثر على الحكم في المسألة المستند على الخبر الصحيح.

الثاني : أن الاستدلال بجواز ترك الرمي في اليوم الثالث على ضعف القياس ضعيف، وقد تقدم بيان ذلك في الرد على الاستدلال بالاستحسان.

رابعاً : وأما جواهرهم عن حديث جابر وغيره من الأحاديث الواردة في بيانه — صلى الله عليه وسلم — للحج فضعيف من وجوه :

أحدها : أن قولهم : " إن الفعل لا يقتضي تحديد المفعول فيه بمجرده؛ لكون الأفعال الصادرة من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — موقوفة على دلائلها... " يصدق على الفعل المجرد، وليس الفعل الذي خرج مخرج البيان^(١).

الثاني : أن هذا القول غير معروف عند أهل العلم، قال أبوشامة في بيانه لأفعال النبي — صلى الله عليه وسلم — : " وأما القسم الرابع وهو مافعله بياناً لحكم مجمل أوتقييداً لحكم مطلق، فلا خلاف بينهم في أن فعله المبين متعلق لإيقاع ذلك المأمور به على شكله لقوله تعالى : " لتبين للناس ما نزل إليهم " ولقوله — صلى الله عليه وسلم — : " صلوا كما رأيتموني أصلي " ^(٢)، و " خذوا عني مناسككم " أرشدنا — صلى الله عليه وسلم — إلى أن فعله يبين لنا كيفية ما أمرنا الله تعالى به من هاتين العبادتين، فكان كل مأمور به كذلك " ^(٣).

(١) انظر : المحقق من علم الأصول (ص ٥٨ — ٧٣) .

(٢) أخرجه البخاري (٢ / ١٣١ ح ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٣) المحقق من علم الأصول (٥٧) .

وقال الآمدي : " وأما ما عرف كون فعله بياناً لنا فهو دليل من غير خلاف، وذلك إما بصريح مقاله، كقوله : " صلوا كما رأيتموني أصلي " و " خذوا عني مناسككم " أو بقرائن الأحوال، وذلك كما إذا ورد لفظ مجمل، أو عام أريد به الخصوص، أو مطلق أريد به التقييد، ولم يبينه قبل الحاجة إليه، ثم فعل عند الحاجة فعلاً صالحاً للبيان، فإنه يكون بياناً حتى لا يكون مؤخراً للبيان عن وقت الحاجة، وذلك كقطعه يد السارق من الكوع بياناً لقوله تعالى : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [سورة المائدة ٣٨/٥]، وكتيممه إلى المرفقين بياناً لقوله تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ [سورة النساء ٤٣/٤] ، ونحوه ، والبيان تابع للمبين في الوجوب والتدب والإباحة بوجوهكم ^(١).

وقال — أيضاً — : " ولا نزاع في وجوب اتباع فعله إذا ورد بياناً لخطاب سابق، بل هو أبلغ من دلالة القول المجرد عن الفعل ؛ لكون الفعل ينبي عن المقصود عياناً، بخلاف القول فإنه لا يدل عليه عياناً " ^(٢).

الثالث : أنه على فرض صحة انطباق ما ذكروا من أن " الأفعال الصادرة من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — موقوفة على دلائلها، فما كان منها للوجوب صير إليه أوللاً لاستحباب صير إليه أوللاً لإباحة صير إليه " على هذه المسألة، فالجواب عنه أن الإجمال في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [سورة آل عمران ٩٧/٣] ، وقوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة ١٩٦/٢] قاضٍ بأن الرمي في أيام التشريق بعد الزوال؛ لأن

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١ / ١٧٣ — ١٧٤).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١ / ١٨٣).

رميه — صلى الله عليه وسلم — في الحج قام الدليل على وجوبه زماناً ومكاناً وعددا بالأمر الجمل الوارد في القرآن.

وهنا حديث قد يستدل به على جواز الرمي قبل الزوال ، وهو حديث عاصم بن عدي أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أَرخص لرعاء الإبل في البيتوتة خارجين عن منى ، يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر^(١).

قال ابن عبد البر : " ففي كل رواية عن مالك في الموطأ وغيره في هذا الحديث : الرخصة للرعاء في أن يرموا إن شاؤوا يوم ثاني النحر — وهو الأول من أيام التشريق — ليومين ثم لا يرمون إلى يوم النفر، وإن شاؤوا أن لا يرموا يوم ثاني النحر ويرمون في اليوم الثالث منه ليومين، أي ذلك شاؤوا فذلك لهم، على حديث مالك، التخيير لهم فيه ثابت " ^(٢).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١ / ٤٠٨)، وأخرجه أبو داود (٢ / ٤٩٧ ح ١٩٧٥)، والترمذي (٣ / ٢٨٠ ح ٩٥٥)، والنسائي في المجتبى (٥ / ٢٧٣ ح ٣٠٦٩)، وفي الكرى (٢ / ٤٣٨ ح ٤٠٧٥) وابن ماجه (٢ / ١١١٠ ح ٣٠٣٧)، وأحمد (٣٩ / ١٩٢ — ١٩٣ ح ٢٣٧٧٥، ٢٣٧٧٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢ / ٢١٤)، وأبو يعلى (١٢ / ٢٢٣ ح ٦٨٣٢)، وابن الجارود (٢ / ١٠٠ ح ٤٧٨)، وابن خزيمة (٤ / ٣١٩ ح ٢٩٧٩)، والطبراني في الكبير (١٧ / ١٧٢ ح ٤٥٣)، والحاكم (١ / ٤٧٨)، والبيهقي في الكرى (٥ / ١٥٠)، والضياء في المختارة (٨ / ١٧١)، ١٧٣ ح ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، من طرق عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه أن أبا الداح بن عاصم بن عدي أخبره عن أبيه فذكره .

قال الترمذي : " حديث حسن صحيح " .

ووقع الحديث عند الترمذي وأحمد (٢٣ / ٧٧٦)، وابن الجارود من رواية عبد الرزاق عن مالك قال : ما ظننت أنه قال إلا في الأول منهما .

(٢) التمهيد (١٧ / ٢٥٨).

ووجه الاستدلال به هو : أنه إذا جاز للرعاة أن يقدموا رمي اليوم الثاني من أيام التشريق إلى اليوم الأول ، وهو تقديم يوم بكامله ، فمن باب أولى أن يجوز تقديمه في اليوم نفسه ، قبل الزوال .

والجواب عنه من وجوه :

الوجه الأول : جاء الحديث من طريق أخرى أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أَرخص للرعاة أن يتعاقبوا ، فيرموا يوم النحر ، ثم يدعوا يوماً وليلة ، ثم يرموا الغد ^(١) .

فهذه الرواية بينت أن الرمي لا يقدم إلى اليوم الأول ، ولكن يؤخر رمي اليوم الأول إلى اليوم الثاني ، وعلى هذا يبطل الاستدلال بالحديث على جواز الرمي قبل الزوال .

الوجه الثاني : أن الرخصة خاصة بالرعاة ، ويلحق بهم غيرهم من أهل الأعذار ، على القول بجواز القياس على الرخص ^(٢) ، قال ابن قدامة : " وأهل الأعذار من غير الرعاة ، كالمرضى ، ومن له مال يخاف ضياعه ، ونحوهم ، كالرعاة في ترك البيتوتة ؛ لأن النبي — صلى الله عليه وسلم — رخص هؤلاء ؛ تنبيهاً على غيرهم ، أو نقول : نص عليه لمعنى وجد في غيرهم ، فوجب إلحاقه بهم " ^(٣) .

(١) أخرجه أحمد (١٩٣ / ٣٩ ح ٢٣٧٧٧) ، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢ / ٢١٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٢٢٢) ، والطبراني في الكبير (١٧ / ١٧٢ ح ٤٥٥) ، والبيهقي (٥ / ١٥٠) ، وابن عبد البر (١٧ / ٢٥٨) كلهم من طريق ابن جريج قال : أخبرني محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبي البداح عن عاصم بن عدي ذكره .

(٢) وهو مذهب الشافعية والحنابلة وقول للمالكية ، ومنعه الحنفية . انظر : المحصول (٥ / ٣٤٩) ، البحر المحيط (٥ / ٥٧) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٤١٥) ، المسودة (ص ٣٩٨) ، التمهيد للإسنوي (ص ٤٦٣) ، نبراس العقول (ص ١٢٣) .

(٣) المغني (٥ / ٣٧٩) .

ويبقى غير الرعاة على أصل الاتباع للنبي — صلى الله عليه وسلم — في حجتة ، ورميه كان بعد الزوال ، ولا ينتقل عنه إلا بدليل منصوص ، أو بقياس صحيح كقياس أهل الأعذار على الرعاة ؛ لوجود المعنى فيهم ، ومن عداهم يبقى على الأصل وهو الرمي بعد الزوال .

الوجه الثالث : أن الرخصة في التقديم تصوير وقت أحدهما وقتاً لهما معاً ، في حق صاحب الرخصة دون من عداه ، ونظير ذلك في الصلوات ؛ فإن من كان من ذوي الأعذار المبيحة لجمع الصلاتين ، فصلّى الظهر والعصر في وقت الأولى جاز له ذلك ، ولا يدل ذلك على جواز تقديم العصر على وقتها لمن لم يكن من أهل الأعذار .

الوجه الرابع : ذكر في هذا الحديث الرخصة للرعاة ، وهي تقابل العزيمة؛ فدل ذلك على أن الرمي بعد الزوال عزيمة في حق غير الرعاة ومن في حكمهم ؛ وإلا لم يكن للرخصة معنى ، فصار هذا الحديث صالحاً لأن يكون حجة لمن منع الرمي قبل الزوال .

* * *

الخاتمة :

- بعد ما تقدم من الدراسة أخص أهم النتائج في الآتي :
- ١- الثابت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في رمي الجمار أيام التشريق إنما هو بعد زوال الشمس، وأجمع العلماء على أنه السنة.
 - ٢- لم يصح عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه رمى في أيام التشريق قبل الزوال، أو رخص في رميها بقوله.
 - ٣- أن عامة الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين موافقة للسنة الصحيحة المنقولة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — سواء كانت هذه الآثار قولية أو فعلية.
 - ٤- أن ما استدل به من رخص في الرمي قبل الزوال في أيام التشريق أو في يوم النفر من الآثار، دائر بين الضعف، أو المعارضة بالمنقول عنه نفسه، أو المعارضة بمثله.
 - ٥- ترجّح في البحث ما عليه جمهور العلماء من أن الرمي أيام التشريق لا يصح قبل الزوال، وأن من خالف في ذلك فهو محجوج بالسنة الصحيحة، وأن ما استدل به المخالف من القرآن أو السنة أو الأثر أو القياس، فهو ضعيف في الدلالة أو الثبوت أو في كليهما.

* * *

ثبت المصادر :

- ١- إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للعلائي، تحقيق محمد الأشقر، جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، حققه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢/١٤١٤ هـ.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الآمدي، تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي، مؤسسة النور، ط١، ١٣٨٧ هـ.
- ٤- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهى، تحقيق عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديث بمكة، ط١/١٤٠٥ هـ.
- ٥- إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط الأولى ١٣٩٩ هـ.
- ٦- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لابن عبدالبر، تحقيق د. عبدالمعطي القلعجي، دار قتيبة بدمشق وبيروت، ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٧- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكفى، لابن عبدالبر، تحقيق د. عبدالله السوالمة، دار ابن تيمية بالرياض، ط٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٨- الأشباه والنظائر، للسيوطي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
- ٩- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبدالوهاب المالكي، تحقيق الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٠- أصول السرخسي، لأبي بكر السرخسي، تحقيق أبي الوفا الأفغاني، مصورة دار المعرفة بيروت عن طبعة لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند.
- ١١- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، مطبعة المدني.
- ١٢- الإقناع، لابن المنذر، تحقيق د. عبدالله الجبرين، ط١، ١٤٠٨ هـ

١٣- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء بالمنصورة، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٤- الأماي في آثار الصحابة، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١) تحقيق وتعليق : مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن بالقاهرة.

١٥- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، تحقيق محمد الفقي، إحياء التراث العربي ببيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٦- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ببيروت ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط١/١٤٠٩ هـ.

١٧- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، قام بتحريه د. عمر الأشقر.

١٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، دار المعرفة ببيروت، ط٦، ١٤٠٢ هـ -

٢٠- البناء على القبور، للمعلمي، تحقيق حاكم المطيري، دار أطلس بالرياض، ط١، ١٤١٧ هـ.

٢١- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة بالرياض، ط١، ١٤١٨ هـ.

٢٢- التاريخ الكبير، للبخاري، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.

٢٣- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.

٢٤- التاريخ لابن معين برواية الدوري، تحقيق د. أحمد نور سيف، جامعة أم القرى، ط١، ١٣٩٩ هـ.

٢٥- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، تحقيق عبدالرحمن عثمان، مصور عن الطبعة الثانية.

٢٦- التفریع، لابن الجلاب، تحقيق د. حسين الدهماني، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٧- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٨- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد بسوريا، ط٢/١٤٠٨هـ.

٢٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، تحقيق د. شعبان إسماعيل، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٣٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وآخرين، مؤسسة قرطبة.

٣١- تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار صادر بيروت.

٣٢- تهذيب السنن لابن قيم الجوزية، تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي، دار المعرفة بيروت.

٣٣- تهذيب الكمال، للزمري، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٤٠٣هـ.

٣٤- الثقات، لابن حبان، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٣٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، حققه حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٢/١٤٠٧هـ.

٣٦- الجامع الصحيح، للترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط الثانية ١٣٩٨هـ.

٣٧- الجامع الصحيح، لمسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة..

٣٨- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٩- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية بيروت، مصور عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٤٠- حاشية رد المحتار، لابن عابدين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر، ط ٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٤١- حاشية سنن النسائي، للسندي، مطبوع بهامش المحتى.

٤٢- الحاوي الكبير، للماوردي، تحقيق علي معوض وغيره، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٣- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر، تحقيق عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة بيروت.

٤٤- دلائل النبوة ومعرفة صاحب الشريعة، للبيهقي، تحقيق د / عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١/ ١٤٠٥ هـ.

٤٥- الذخيرة للقراقي، تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.

٤٦- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، تحقيق محمد شكور المياديني، مكتبة المنار بالأردن، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٧- رمي الجمرات وما يتعلق به من أحكام، للدكتور شرف الشريف، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

٤٨- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٤٩- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، للصنعاني، تحقيق طارق عوض الله، دار العاصمة بالرياض، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٥٠- سنن ابن ماجه، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية.

٥١- سنن أبي داود، إعداد وتعليق عزت الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ.

٥٢- سنن الدارقطني، عني به السيد عبدالله هاشم المدني، دار المحاسن، القاهرة.

- ٥٣- سنن الدارمي، دار الفكر بيروت.
- ٥٤- السنن الصغرى، للنسائي، اعتنى به ورقمه وصنع فهرسه عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط الثانية المفهرسة ١٤٠٩هـ.
- ٥٥- السنن الكبرى، للبيهقي، دار الفكر بيروت.
- ٥٦- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق د. عبدالغفار البنداري وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١١هـ.
- ٥٧- سير أعلام النبلاء، للذهبي، أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية ١٤٠٢هـ.
- ٥٨- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، تحقيق الشيخ عبدالله بن جبرين، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٥٩- شرح السنة للبغوي، حققه شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٦٠- شرح العمدة، لابن تيمية، تحقيق د. صالح الحسن، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- ٦١- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، لابن النجار، تحقيق د/ محمد الزحيلي ود/ نزيه حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، ط ١٤٠٠هـ.
- ٦٢- الشرح الممتع على زاد المستقنع، لابن عثيمين، مؤسسة آسام، ط ٤، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- ٦٣- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، ضبط نصه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد بالرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ٦٤- شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى النووي، دار الفكر.
- ٦٥- شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح، ط ١، ١٣٩٨هـ.

- ٦٦- صحيح ابن حبان، انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان.
- ٦٧- صحيح ابن خزيمة، حققه محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط الأولى ١٣٩٥هـ.
- ٦٨- صحيح البخاري، مطبوع مع فتح الباري.
- ٦٩- الضعفاء للعقيلي، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي بالرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٧٠- الضعفاء للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- ٧١- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، دار صادر بيروت.
- ٧٢- طبقات المدلسين، لابن حجر، تحقيق د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار بالأردن، ط ١.
- ٧٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١/١٣٩٢هـ.
- ٧٤- فتاوى أركان الإسلام، لابن عثيمين، جمع وترتيب فهد السليمان، دار الثريا بالرياض، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٧٥- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع أحمد بن عبدالرزاق الدويش، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط ٤، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠١ م.
- ٧٦- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، جمع وترتيب محمد بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٨٠ م.
- ٧٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً عبدالعزيز بن باز، قام بإخراجه وتحقيقه محب الدين الخطيب، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، ط الثالثة ١٤٠٧هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٧٨- الفروع، لأبي عبدالله بن مفلح، راجعه عبدالستار فراج، دار عالم الكتب بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- ٧٩- فض الشجار في رمي الجمار، للدكتور فتحي الغريب، دار الإيمان بالإسكندرية، ٢٠٠٤ م.

٨٠-القرى لقاصد أم القرى، لمح الدين الطبري، تحقيق مصطفى السقا، المكتبة العلمية بيروت

٨١-الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر، تحقيق د. محمد أحيّد، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٨٢-الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، ط ١٤٠٩ هـ.

٨٣-لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٨٤-لسان الميزان، لابن حجر، تحقيق مكتب التحقيق بإشراف محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٨٥-المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة ببيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ

٨٦-المجموع المذهب في قواعد المذهب، للعلائي، تحقيق د. مجيد العبيدي وغيره، دار عمار بعمان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٨٧-المجموع شرح المذهب، لشرف الدين أبي زكريا يحيى النووي، دار الفكر.

٨٨-مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

٨٩-مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبدالعزيز بن باز، جمع وترتيب د. محمد الشويعر، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط ٢، ١٤٢٣ هـ

٩٠-مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود، مطابع الدوحة الحديثة، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩١-المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول، لأبي شامة المقدسي، تحقيق أحمد الكويتي، مؤسسة قرطبة، ط ٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٩٢- المحلى، لابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٩٣-مراتب الإجماع، لابن حزم، دار الكتب العلمية ببيروت.

- ٩٤- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، تحقيق خالد الرباط وغيره، دار
الهجرة بالمملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٩٥- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار الكتاب العربي.
- ٩٦- مسند ابن الجعد، مراجعة عامر حيدر، مؤسسة نادر بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ .
- ٩٧- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق،
بيروت، ط الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ٩٨- المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة
بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٩٩- المصنف لابن أبي شعبة، تحقيق حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، مكتبة الرشد بالرياض
ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٠٠- المعجم الكبير، للطبراني، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، ط
الثانية.
- ١٠١- معمر بن راشد الصنعاني : مصادره ومنهجه وأثره في رواية الحديث، للدكتور
محمد رأفت سعيد، عالم الكتب بالرياض، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٠٢- المغني، للموفق ابن قدامة، تحقيق د/ عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر
بمصر، ط ١/١٤٠٨.
- ١٠٣- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، تحقيق محيي الدين
مستو وغيره، دار ابن كثير بيروت، ط ٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٠٤- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار
الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ
- ١٠٥- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، للباقي، دار الكتاب العربي بيروت، مصور عن
الطبعة الأولى.
- ١٠٦- المنتقى، لابن الجارود (المطبوع مع غوث المكذوب)، دار الكتاب العربي بيروت،
ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ١٠٧- المنشور في القواعد، للزركشي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٠٨- منسك الحج، للشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، المطبعة السلفية بالقاهرة، ط٢، ١٣٩٩ هـ
- ١٠٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- ١١٠- النجم الوهاج في شرح المنهاج، للدميري، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١١١- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤ هـ
- ١١٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت.

* * *

